

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : / D.S.E / 2014



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:..... / ق.ع.إ / 2014

الموضوع

دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية
"دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم
الاقتصادية

تخصص : نقود و مالية

إشراف الأستاذ :

■ حملي زهير

إعداد الطالبة:

■ ناجية عاشور

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is arranged in a roughly circular or semi-circular pattern. Five prominent vertical arrows point upwards from the top of the calligraphic forms, indicating the direction of the main strokes. Small numbers (1, 2, 3) and arrows are placed at various points along the curves and lines of the letters to indicate the specific sequence and direction of the pen strokes used in writing. The background is plain white.

شكر وعرّفان

أولا وقبل ذكر فضل الآخرين،

أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وتقديمه على هذه الشاكلة.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وبأصدق عبارات التقدير والعرّفان إلى كل من ساعدني في إتمام

هذا العمل وتذليل ما واجهتني من صعوبات

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

حمبلي زهير، المشرف على توجيهي لإعداد هذا البحث

الدكتور سليمان ناصر على رحابة صدره وتقديمه للنصح

كل أساتذتي في مرحلة الماجستير

الشكر موصول أيضا إلى صديقاتي لمساندتهن وبالأخص

فيروز ونسرين وجهاد وحوورية

كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

إلى كل هؤلاء أقول ألف شكر

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

ينبوع الحنان والمحبة التي تغمرني كل يوم مجبها في مطلع كل شمس، زرعت النور في عيني، علمتني أن العلم صبر، وبالصبر

تتحقق الأماني . . . أمي الحبيبة أدامها الله لي قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة

إلى الذي غاد كالتحل طلبا للرزق كي يسعدني في الحياة، إلى من بعث النور لي في الظلام دليلا إلى رمز الأبوة الخالدة

. . . أبي الغالي رعاه الله لي

إلى جدي العزيز أطال الله في عمره وزوجته

إلى من ملأ قلبي وأخوتي وخاصة أخي العزيز (طارق) راجية من المولى عز وجل أن يرعاه ويسدد خطاه

إلى أخواتي الغاليات، أحلام وزوجها حسن وسمية وزوجها نبيل ومروة وزوجها عبد الرزاق، إلى نسرين وأماني وتهاني

ونور اليقين

إلى من ملأ البيت بهجة وسرور أشواق وآمنة ورفيف واحمد ونرجس

إلى كل الأهل والأقارب، وإلى كل روح طاهرة فارقت العائلة أذعوا لها سكنى الجنان ومجاورة المصطفى العدنان عليه

أفضل الصلاة والسلام

إلى صديقات الدرب ورفيقات العمر، إلى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر خاصة زميلات وزملاء

تخصص تقود ومالية

إلى كل من يعرف ناجية من قريب أو بعيد .

ناجية

المخلص :

يتم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مع التركيز على المقارنة بين الجزائر وتونس، وذلك باعتبار أن البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية التي تنشط داخل النظام المصرفي، والتي ينبغي متابعتها ومراقبتها لأنشطة مختلف البنوك بصرامة وفعالية لضمان استقرار هذا الأخير. وسيتم من خلال هذه الدراسة تحديد مختلف الآليات التي يستعملها كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي، بالإضافة إلى التعرف على أهم المستجدات التي طرأت على هذا المجال، ومحاولة تقييم مدى مواكبة كل من البنكين لهذه التطورات.

وبالرغم من مسايرة الأنظمة والقوانين التي تحكم تنظيم البنك المركزي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية، إلا أن تطبيقها وفعاليتها يبقيا محدودين، نظرا لمدى استقلالية كل بنك، وكذا الوضع الاقتصادي الذي يعمل فيه.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، سعر الفائدة، والتضخم.

résumé :

Être abordées dans cette étude au sujet du rôle de la banque centrale en matière de gestion de trésorerie , avec un accent sur la comparaison entre l'Algérie et la Tunisie , et donc, que la banque centrale des institutions financières les plus importantes qui sont actifs dans le système bancaire , qui devrait être suivi et la surveillance des activités des différentes banques strictement et efficacement pour assurer la stabilité de cette dernière .

Sera à travers cette étude était de déterminer les divers mécanismes utilisés par chacun des la Banque d'Algérie et la Banque Centrale de Tunisie , en plus de l'identification des développements les plus importants qui ont eu lieu dans ce domaine , et d'essayer d'évaluer l'étendue des banques suivre avec tous ces développements .

Malgré face aux lois et règlements relatifs à l'organisation de la Banque centrale des développements qui définissent le domaine financier, mais l'application et l'efficacité restent , limitée , en raison de l'indépendance de chaque banque , ainsi que la situation économique dans laquelle elle opère .

Mots-clés: banque centrale , la politique monétaire , les taux d'intérêt et l'inflation.

— الفهرس —

	شكر وعرفان
	إهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الأشكال والجداول
أ - و	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي
3	المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزي
5	المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك المركزي
5	الفرع الأول: نشأة البنوك المركزية
6	الفرع الثاني: تطور البنوك المركزية
7	المطلب الثالث : وظائف البنك المركزي
10	المطلب الرابع : خصائص ومميزات البنك المركزي
13	المبحث الثاني : الجوانب المالية للبنك المركزي
13	المطلب الأول: ميزانية البنك المركزي
14	الفرع الأول : جانب الأصول (الموجودات)
15	الفرع الثاني: جانب الخصوم (المطلوبات)
16	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي
16	الفرع الأول: الرقابة الكمية
18	الفرع الثاني: الرقابة الكيفية
20	المبحث الثالث : استقلالية البنك المركزي
20	المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي
21	المطلب الثاني: دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي
22	المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي
24	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي العام للسيولة وآليات إدارتها من طرف البنك المركزي
26	تمهيد

27	المبحث الأول : مفهوم السيولة ومكوناتها لدى البنوك
27	المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة
27	الفرع الأول: مفهوم السيولة
28	الفرع الثاني: أهمية السيولة
28	المطلب الثاني : مكونات السيولة
32	المطلب الثالث: أنواع السيولة
33	المبحث الثاني: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك
33	المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة
36	المطلب الثاني: نسب ومؤشرات السيولة
39	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة
41	المبحث الثالث : آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية
41	المطلب الأول : الآليات المباشرة
44	المطلب الثاني : الآليات غير المباشرة
45	خـلاصة الفصل

	الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)
48	تمهيد
49	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر
49	المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الجزائر
49	الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر
49	الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر
50	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
53	المطلب الثالث: تطور مؤشرات السيولة والكتلة النقدية للجزائر
56	المبحث الثاني: تقديم عام للبنك المركزي التونسي
56	المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنك المركزي التونسي
56	الفرع الأول: نشأة البنك المركزي التونسي
56	الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي التونسي
59	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك المركزي التونسي

59	المطلب الثالث:تطور مؤشرات السيولة والكتلة النقدية
62	المبحث الثالث: مقارنة بين الآليات المستخدمة من طرف كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي في إدارة السيولة
62	المطلب الأول: آليات إدارة السيولة من طرف بنك الجزائر
62	الفرع الأول: آليات بنك الجزائر في ضبط السيولة
64	الفرع الثاني: دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية
67	المطلب الثاني: آليات إدارة السيولة من طرف البنك المركزي التونسي
67	الفرع الأول: آليات البنك المركزي التونسي في ضبط السيولة
68	الفرع الثاني: دور البنك المركزي التونسي في إدارة السياسة النقدية
70	المطلب الثالث:المقارنة بين آليات إدارة السيولة في كل من الجزائر وتونس
70	الفرع الأول : أوجه التشابه
70	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف
72	خلاصة الفصل
74	الخاتمة العامة
77	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
13	موجز لميزانية البنك المركزي	(1-1)
55	تطور الكتلة النقدية للجزائر	(2-3)
60	الوضعية النقدية لتونس	(3_3)

فهرس الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
58	الهيكل التنظيمي للبنك المركزي التونسي	(1-3)

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الحديثة، نظرا لدوره الهام والرئيسي في جميع مجالات الاقتصاد والأعمال والمال، فهو يعمل على حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، بهدف تمويل الاستثمار الذي أصبح تطوره ومثانة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة اقتصاد الدولة، ومدى قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

كما يمثل الجهاز المصرفي ركيزة أساسية ولازمة لاقتصاد أي دولة صناعية كانت ذات اقتصاد متشابك ومركب، أو دولة نامية لا تزال آليات اقتصادياتها في طور النمو والتطوير، فإذا كان القطاع المصرفي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع، وذلك لما يقوم به من إدارة للسياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستقرار.

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية رغم أهميتها متأخرة بعض الشيء عن البنوك التجارية التي ظهرت في فترة سابقة لها، ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تتولى إصدار النقود وتقبل الودائع، وعلى ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي خلال تلك الفترة لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم السياسة العامة، إلا أنه وبتوسع بعض البنوك في إصدار النقود أدى ذلك إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلبا على أداء اقتصادياتها، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملة الإصدار النقدي للتحكم عرضها، فكانت نشأة البنوك المركزية التي احتكرت عملية الإصدار النقدي والتحكم في حجم الائتمان الذي تقوم به المصارف بمختلف أنواعها وفي عملية مراقبة النقد وتنفيذ السياسة المصرفية للدولة، وبذلك أصبح البنك المركزي المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي، ويستطيع تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، كما أنه يحتكر عملة إصدار النقد ويدير ويوجه الائتمان وشؤون النقد في البلاد.

ويعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتقع على عاتقه مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة، ومراقبة الأجهزة المصرفية، كما توكل إليه مسؤولية الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، حيث يترتب على ذلك تأثيرات هامة على النطاقين الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم أن لكل دولة بنك مركزي له سمات خاصة تميزه عن غيره من البنوك المركزية في الدولة الأخرى، إلا أنه يمكننا تحديد سمات ووظائف مشتركة بين البنوك المركزية في الدول المختلفة، فهذه البنوك تتمتع بامتياز الإصدار، وبذلك فهي التي تتولى توجيه النظام المصرفي، كما تجتمع لديها أغلب عمليات السوق المصرفي، الأمر الذي دفع البنوك التجارية إلى التعامل معها والاحتفاظ لديها بأموال كوديعة، هذا ما زاد من أهميتها في مواجهة البنوك التجارية، كما أنه وبإمكانها تقديم قروض للحكومة ولسائر البنوك الأخرى، ومن ثم المسؤولية في رسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن البنك المركزي يعد الرقيب على الائتمان في الاقتصاد القومي، خاصة وأن لديه من الوسائل ما تمكنه من توجيه الائتمان لتحقيق السياسة العامة للدولة وهذا بعد بروز الحاجة لدور البنوك المركزية في إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، الأمر الذي دفع بالدول إلى ضرورة التحكم في أعمال بنوكها المركزية بصورة صارمة، كما أن التيارات الفكرية الاقتصادية أكدت على دور البنوك المركزية في تحديد المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، كما ينظر إلى السياسة النقدية باعتبارها جزء من أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة، وأصبح ينظر للبنك المركزي على أنه المسؤول الوحيد عن تنفيذ السياسة النقدية، وأصبح استقرار الأسعار الهدف الرئيسي إن لم يكن الهدف الوحيد لها، لأن صناع السياسة متفقون على أن الآثار السلبية للمعدلات المرتفعة للتضخم لها آثارها على النمو والتشغيل والإنتاجية في المدى الطويل.

ويتولى البنك المركزي تحقيق أهدافه من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة أو غير المباشرة، ويعمل على تبني آليات مختلفة وتكييفها لإدارة السيولة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

إشكالية البحث:

ولمعرفة مدى نجاعة البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- كيف تتم إدارة السيولة النقدية من طرف البنك المركزي؟

ولتحديد مجال الدراسة أكثر وحتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع كان لابد لنا من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالبنك المركزي؟ وما الهدف من استقلالته؟

- ما هي آليات إدارة السيولة من قبل البنك المركزي؟
- ما الفرق بين إدارة السيولة في كل من الجزائر وتونس؟

فرضيات البحث:

ومن أجل الإجابة على التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية:

- إن استقلالية البنك المركزي مع التزامه بمسؤوليته الأساسية غالبا ما تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي بشكل عام، والاستقرار في المستوى العام للأسعار بشكل خاص.
- البنك المركزي يتحكم في إدارة السيولة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية، والتحكم في حجم الكتلة النقدية المطروحة وسعر الفائدة.
- يتمثل الفرق في إدارة السيولة من طرف كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي في الآليات المطبقة من طرف كليهما.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- الدور الرائد الذي يلعبه البنك المركزي في مختلف الاقتصاديات.
- كونه يتعلق بالتخصص.
- من أجل إثراء المكتبة.

الدوافع الموضوعية:

- الأهمية البالغة للموضوع.
- توضيح العلاقة بين البنك المركزي وإدارة السيولة.

الدراسات السابقة:

- دراسة موسى مبارك أحلام (آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر - ، 2004 - 2005)

حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام لدور الرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك، ومحاولة فهم آليات تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب أداء البنوك، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك تتمثل عموماً في تدخله للتأثير على حجم الكتلة النقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد وكذا السيطرة على السيولة المصرفية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية التي أثبتت الواقع تراجع فعالية المباشرة منها لصالح تلك غير المباشرة.

- دراسة حمني أحلام (آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر -
2005- 2006)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتقييم فعاليتها وواقع تطبيقها في

الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي في مراقبة ومدى تطبيق البنوك التجارية لهذه القواعد والمعايير، وذلك من خلال تطبيق آليات مختلفة لفرض هذه الرقابة، كآليات الرقابة الخارجية وكذا آليات الرقابة الداخلية، حيث أن كل من هذه الآليات يعمل على تدعيم وتطبيق الرقابة الاحترازية، هذه الأخيرة التي تعد أهم أسلوب للرقابة التي يسعى البنك المركزي لتطبيقها.

حيث تميزت دراستي عن كلا الدراستين السابقتين أنها تناولت مختلف الآليات التي يطبقها البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، ولكن بالمقارنة بين بنكين مركزيين لبلدين مختلفين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يمس جانبا حساسا في الاقتصاد وهو البنك المركزي من خلال الأساليب والأدوات التي يعتمدها في إدارة السيولة، وكذلك أهمية البنك المركزي والدور الذي يلعبه، حيث يعتبر ركيزة أساسية في مختلف الاقتصاديات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- إبراز دور البنك المركزي في إدارة السيولة.
- معرفة فعالية السياسات المطبقة من قبل البنك المركزي في إدارة السيولة.
- محاولة اكتساب معارف جديدة متعلقة بكيفية عمل كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي.

منهج الدراسة:

تم اعتماد مناهج علمية لما تقتضيه طبيعة الدراسة، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالبنك المركزي والسيولة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، حيث تم الاعتماد على مداخلات وتقارير خاصة ببنك الجزائر والبنك المركزي التونسي من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع، فضلا عن مجموعة من الكتب والمقالات والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بالموضوع.

هيكل البحث:

لقد قسم البحث على النحو التالي:

الجزء الأول: الجانب النظري، وقد قسم إلى فصلين، الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي ويتناول مفهوم البنك المركزي ونشأته ووظائفه وخصائصه، والمبحث الثاني: الجوانب المالية للبنك المركزي ويتناول ميزانية البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي، والمبحث الثالث: حيث تم التطرق فيه إلى استقلالية البنك المركزي وتناول مفهوم الاستقلالية ودوافع الاتجاه نحوها ومعاييرها.

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي العام للسيولة وآليات إدارتها من طرف البنك المركزي، يضم ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم السيولة ومكوناتها لدى البنوك وتناول مفهوم وأهمية ومكونات وأنواع السيولة، والمبحث الثاني: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك وتناول نظريات ومؤشرات والعوامل المؤثرة في السيولة، والمبحث الثالث: حيث تم التطرق فيه إلى آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية وتناول الآليات المباشرة وغير المباشرة لإدارة السيولة.

الجزء الثاني: الجانب التطبيقي ويضم فصل واحد وهو إدارة البنك المركزي للسيولة في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)، ويضم ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر وتناول نشأة ومفهوم والهيكل التنظيمي لبنك الجزائر وتطور مؤشرات السيولة والكتلة النقدية

المبحث الثاني: تقديم عام للبنك المركزي التونسي وتناول مفهوم ونشأة والهيكل التنظيمي للبنك المركزي التونسي وكذلك الوضعية النقدية لتونس، المبحث الثالث والأخير: مقارنة بين الآليات المستخدمة من طرف كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي في إدارة السيولة وتناول آليات إدارة السيولة من طرف كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي ثم المقارنة بين هذه الآليات.

صعوبات الدراسة:

واجهتني عدة صعوبات أثناء البحث، خاصة في الفصل الأخير، ومن أهمها صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بعمل البنك المركزي التونسي في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية لتونس، والتعرف على طبيعة عمله في ظل هذه الظروف.

تمهيد :

يلعب الجهاز المصرفي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وقد ازدادت هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة لتأثيرها بالتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي وإذا كان التوازن في النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني يتوقف على طبيعة التوازن بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية وبالتالي فإن أي اختلال بين هذه التدفقات لابد وان يظهر سداه في الاقتصاد الوطني والعالمي ولكي نستطيع الابتعاد بقدر المستطاع على الاختلالات النقدية المتسببة في الأزمات المالية ومن ثم الاقتصادية وجب وجود سلطة حاكمة للكتلة النقدية وجهة مترئسة للجهاز المصرفي حيث تتمثل هذه الأخيرة في البنك المركزي الذي يعمل على التأثير في مجرى السياسة النقدية و ذلك من خلال الوظائف التي يمارسها عن طريق استخدامه لأدواته المتنوعة من اجل تجاوز بعض الأزمات المالية كالتضخم، الكساد ، الركود الاقتصادي الخ من المشاكل التي قد يمر بها الاقتصاد الوطني .

ومن اجل التعمق أكثر في معرفة قمة الجهاز المصرفي أي البنك المركزي سنتطرق في ما يلي

وبالتفصيل إلى :

- مفاهيم عامة حول البنك المركزي .
- الجوانب المالية للبنك المركزي .
- استقلالية البنك المركزي .

الفصل الأول :الإطار العام للبنك المركزي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في البلاد ، كما تختلف البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى فقد لا تسعى أولاً إلى تحقيق الربح أساساً بقدر ما تعمل على توفير النقد اللازم و التنسيق بين مختلف البنوك و مراقبتها كما تتلقى الودائع من البنوك و تمنحها القروض.

المطلب الأول : مفهوم البنك المركزي

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للبنك المركزي ، اختلفت في الكثير من جوانبها من حيث المعاني والمصطلحات لكنها اتفقت في مجملها على الدور الذي يؤديه البنك المركزي بترؤسه قمة الجهاز المصرفي ، وقد اقتصرنا هنا على تقديم أهمها نذكرها في ما يلي :

- يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وترأس النظام النقدي في كل دولة، لذا فهو يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار انه بنك للبنوك وبنك للحكومة حيث يعودون إليه عند حاجتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة أما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه على التسيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة ، وعلى هذا الأساس يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض¹.

وفي ظل سياسته العامة يخضع المؤسسات المالية البنكية وغيرها إلى اللوائح و التوجيهات التي يصدرها من حيث حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها أو القروض التي يمنحها مع إخضاعها للقواعد التي يحددها عند تدخله في السوق النقدية، كما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بهدف دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية².

- كما يعرف أيضا بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي للبلد ، و التي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود و رسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار و المحافظة على قيمة النقود ، إضافة إلى قيامها بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتلاءم والسياسة الاقتصادية³.

- ويعرف البنك المركزي أيضا ، على انه عبارة عن بنوك تأخذ شكل شركة مساهمة حيث تملك الدولة الجزء الأكبر من أسهمها ضمانا للسيطرة وتكون مملوكة بصفة كاملة للدولة التي تقوم بتوجيه البنوك بما يخدم

¹ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، الجزائر ، 2005 ، ص: 11 .

² المرجع أعلاه ، ص: 12 .

³ محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2007، ص: 202 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

الأهداف القومية ، حيث تختلف البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى ، قد لا تسعى أساساً لتحقيق الربح بقدر ما تعمل على توفير النقد اللازم وتنسيقه بين البنوك ومراقبتها وتلقي ودائعها وإقراضها عند الحاجة¹.

- ويعتبر البنك المركزي مؤسسة مركزية نقدية تتولى وظيفتي بنك البنوك والوكيل المالي للحكومة مع مسؤولية إدارة النظام النقدي وذلك لكونه راس المؤسسة المصرفية في البلاد².

-أما المفهوم الواسع للبنك المركزي فهو مؤسسة نقدية مركزية تحتل المرتبة الأولى في النظام المصرفي في البلاد والتي ، كما يخول له حق الاحتكار الكامل والجزئي للإصدار الأوراق النقدية مع تنظيم حجم العملة والائتمان في البلد ومحاولة تحقيق استقرار النظام النقدي وخدمة مصلحة الاقتصاد العام³.

-وقد نظر إلى البنك المركزي على أساس وظائفه وذلك باعتبار انه مؤسسة مصرفية تقوم بجميع الأعمال المصرفية للدولة ، كما تمارس الرقابة النقدية على سياسات المصارف التجارية و غيرها من المؤسسات المالية ، و كان الدافع وراء إنشاء المصارف المركزية رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي و تنظيم إدارة عمليات الإصدار النقدي التي تولتها سابقا المصارف التجارية⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن البنك المركزي هو عبارة عن مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي للاقتصاد وتمثل السلطة النقدية للدولة ويحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من جانب الإصدار ومراقبة الائتمان وعرض النقود بصفة عامة ، فالبنك المركزي مؤسسة وحيدة وذلك لعدم إمكانية تعدد الوحدات المصدرة للنقود والمستقلة عن بعضها البعض في دولة واحدة ، كما انه مؤسسة عامة لا تهدف لتحقيق الربح بقدر ما تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والائتمان .

¹ عبد الغفار حنفي ، رسمية قريبا قص ، الأسواق و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإبراهيمية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2004، ص: 22 .

² ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، ص: 244 .

³ ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر ، 2005 ، ص: 244 .

⁴ حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2006، ص: 217 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

المطلب الثاني : نشأة وتطور البنك المركزي

لم تكن البنوك المركزية حديثة العهد و النشأة و إنما قديمة ، لكن نشاطها و أهميتها ازداد واختلف عما كانت عليه في القديم .

الفرع الأول:نشأة البنك المركزي

لقد كانت نشأة البنوك المركزية عبارة عن مرحلة متقدمة لتطور البنوك التجارية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تمنح هذه الأخيرة خلالها سلطة الإصدار من طرف الدولة وأصبحت حينها بمثابة بنوك عامة تملكها الدولة ، ويعد البنك المركزي السويدي (بنك ريكس) أقدم البنوك المركزية في العالم ، حيث تأسس سنة 1656 ثم نظم كبنك للدولة عام 1668 ورغم التقدم الملحوظ الذي شهده هذا البنك إلا ان مصرف إنجلترا الذي أسس سنة 1694 يعتبر الأول عالميا من حيث تطبيقه لوظائف البنك المركزي ، وذلك بتطوير المبادئ التي يقوم عليها فن الصيرفة ومنذ ذلك الحين بدا هذا النوع من البنوك في الانتشار والتوسع خاصة في القارة الأوروبية حيث ظهر بنك فرنسا سنة 1800 وبنك فنلندا سنة 1811 ثم تلاهما بنك هولندا عام 1814 وبنك النمسا سنة 1817 ، أما الدنمارك فلم يظهر بها إلا عام 1818 وتلتها بلجيكا التي انشأت بنوكها المركزي سنة ¹

1850ومما سبق يتضح لنا أن الدول الأوروبية كانت جد سباقة لاحتضان البنوك المركزية التي جمعت في مجملها تحت اسم البنك المركزي الأوربي وذلك عام 1998 وعلى الصعيد العالمي فقد انشأت روسيا البنك المركزي تحت اسم البنك الحكومي سنة 1860 كما أسس بنك اليابان سنة 1882 ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت بها بنوك الاحتياط الفدرالي سنتي 1913-1914 لكي تقوم بدور البنك المركزي وكان الختام ببنك كندا عام 1934².

وفي العالم العربي ظهرت البنوك المركزية بكل من تونس ومصر ولبنان وفي الجزائر تحت اسم بنك الجزائر سنة 1851 تم أعيد تأسيسه عقب الاستقلال سنة 1962

¹ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مكتبة الريام، ط1،الجزائر،2006، ص:94.

² Forrest capie, Charles Goodhart, Stanly Fisher, and Norbet Schnadt, " The Futur of Central Banking ", The Tercentry Sumposium of the bank of England, Cambridge Univrsty Prss, 1994, P6.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

واستمر انتشار البنوك المركزية خلال القرن العشرين خاصة بعد انعقاد مؤتمر بروكسل عام 1920 والذي أوصى بضرورة إنشاء البنوك المركزية في كل دولة وذلك بهدف إعادة الاستقرار المصرفي وتحقيق التعاون النقدي الدولي¹.

الفرع الثاني : تطورات البنوك المركزية

سابقا وقبل بداية القرن العشرين ، لم يكن هناك تحديد واضح لمفهوم الصيرفة المركزية حيث لعبت المزاجية و اختيارات الإدارات الفردية الدور الأساسي وعمليات البنك الذي يعد آن ذاك مركز النظام النقدي و المصرفي حيث انحصر دوره في تنظيم إصدار الأوراق النقدية بموجب الضوابط التي تضعها الدولة مع المحافظة على قابلية تحويلها إلى ذهب أو فضة أو كليهما بحسب مقتضى ما كان جاريا ، وقد اكتسبت هذه المصارف عبر الزمن العديد من الوظائف والواجبات والسلطات الأخرى أضفت عليها الصبغة العامة تحت اسم البنوك المركزية ويتجلى ذلك ب "منح الدولة لمصرف موجود حق إصدار الأوراق النقدية لوحده أو تولي مهمة الإصدار الرئيسية لها ، أو مساعدتها على إنشاء مصرف

إصدار جديد بصلاحيات وامتيازات خاصة ، متوافقة مع سيطرة ورقابة حكومية بدرجات متفاوتة².

و يرجع علماء الاقتصاد أسباب نشأة البنوك المركزية إلى عاملين أساسيين هما:

_ الحصول على التمويل اللازم للحكومة سواء من خلال بنوك خاصة(مثل بنك إنجلترا سنة 1694) أو

بنوك تابعة للدولة (مثل بنك الدولة الروسي سنة 1817)

_ توحيد إصدار البنكنوت (الأوراق النقدية) ، وإدارة وحماية احتياطي الدولة من الذهب والمعادن ، مع

تحسين نظام المدفوعات (واتبعت ذلك كل من سويسرا ، ايطاليا وألمانيا والحصول على المنافع الاقتصادية من وراء هذا التوحيد "

وقد انحصر دو البنك المركزي في هذين المجالين خاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الذي تزامن مع الحاجة الملحة للدور الذي تلعبه البنوك المركزية في إدارة الكتلة النقدية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وهذا ما جعل الدول تتدخل وبشكل صارم في أعمال البنوك المركزية حيث أصبحت تدعى بنوك الدولة .

كما أن أحداث الأزمة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها العالم مطلع ثلاثينيات القرن الماضي قد أثرت

وبشكل كبير على تطورات البنوك المركزية حيث أصبح ينظر للسياسة النقدية باعتبار أنها جزء من أدوات

¹ مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية مصر ، 2000 ،ص: 218 .

² م ا ج دي كوك ، الصيرفة المركزية ، ترجمة عبد الواحد المخزومي ، دار الطليعة ، ط1 ، بيروت لبنان ، 1987 ، ص: 15.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، والى البنك المركزي بصفته المسؤول عن تنفيذ هذه السياسة ، ومنذ ذلك الحين اكتسب البنك المركزي وظيفة الرقابة على الائتمان ¹ .

وقد شهدت فترة العقود الثلاثة التي تلت مؤتمر بر وكسل انتشارا واسعا للبنوك المركزية في مختلف أقطار العالم حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي بنكين سنويا إضافة على قائمة البنوك المركزية السابقة، كما ساهم صندوق النقد الدولي في توسع حركة إنشاء البنوك المركزية خاصة في البلدان حديثة الاستقلال كدول شمال إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك على أساس حكومات هذه الدول أن البنوك المركزية أفضل متعامل مع صندوق النقد الدولي ²

المطلب الثالث : وظائف البنك المركزي

يؤدي البنك المركزي وفي أي دولة العديد من الوظائف التي يراها مناسبة حسب حالة الأزمة التي يواجهها أو يخشى الوقوع فيها وعموما فتشترك البنوك المركزية في اغلب المهام والأدوار :

1- الإصدار النقدي :

تتمتع البنوك المركزية و لوحدها بوظيفة إصدار النقود القانونية على شكل عملة ورقية تتفق مع السياسة العامة للدولة ، كما يتولى البنك المركزي وضع خطة الإصدار ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة . ولعل ابرز الأسباب التي وحدت للبنك المركزي وظيفة الإصدار تتمثل في تزايد عدد المصارف المؤسسة في كل دولة والتي تتولى الإصدارات النقدية التي شهدت استعمالا موسعا مع التزايد السريع للتجارة وهذا ما أدى إلى ضعف الثقة في الأوراق والشك في مصداقيتها إضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى نوجزها في ما يلي :

- "إن الأوراق النقدية تمثل العملة الرئيسية المتداولة أي عملة التداول القانوني المعلنة بموجب تشريعي .

- أن نقود الودائع و تزايدها من طرف البنوك التجارية فرض على السلطة إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي .

كان من الضروري تركيز الإصدار في مصرف واحد يتمتع بدعم الحكومة لكي يعطى لهذه الأوراق قيمة متميزة وقبولا عاما بقوة القانون حيث تصبح عملة التداول القانوني بموجب التشريع.

- توحيد النقد شكلا ومضمونا .

¹ سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 95 ، 96 .

² ضياء مجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 243 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

- إن إصدار النقود يمكن و في ظروف ما إن يكون مصدر ربح عظيم ، لذلك ركزت الدولة على ضرورة إصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد (البنك المركزي) تفاديا لحدوث تقلبات نقدية تولد أزمة اقتصادية .

- إن إحكام الإصدار يجنب حدوث أو تكرار الأزمات المالية" .

أما عملية الإصدار فتقيد بتوفير الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد فسبقا وفي ظل النظام الذهبي ، كان الغطاء ذهب ، ولكن التخلي عن قاعدة الذهب والعملات الأجنبية والأوراق المالية والتجارية و أدونات الخزينة¹ .

ويلجا البنك المركزي للإصدار عند :

- العجز في النفقات الدولة الاستثمارية أو التشغيلية .

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ، حيث أن دخول رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل أو فائض في الميزان التجاري يتطلب إصدار أموال بقدره .

- عند حاجة البنوك إلى سيولة .

وتتم العملية بتحويل الأصول التي يحصل عليها البنك المركزي من الحكومة أو البنوك التجارية والتي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية إلى وحدات من العملة مساويا لما تم الحصول عليه² .

2- بنك الدولة :

وهي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية وذلك باعتباره مؤسسة مصرفية تابعة للدولة تقوم بتنفيذ السياسة النقدية والمالية الموضوعة من طرف الحكومة عن طريق إدارته للحسابات المصرفية الخاصة بالهيئات والمشاريع الحكومية ، كما يمكن للبنك المركزي أن يقدم القروض للحكومة عند الاحتياجات ، إضافة للمعاملات الخاصة بشراء وبيع العملات الأجنبية للدولة وبصفة عامة يعل البنك المركزي كوكيل ومستشار مالي للدولة عن طريق :

- تحصيله لشيكات تسديد الضرائب والرسوم .

- تسيير ومتابعة الحساب الجاري للخزينة العامة .

- تحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام³ .

¹ صلاح الدين فهمي محمود ، النقود والبنوك ، مطبوعات جامعة الأزهر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 161.

² سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 98 .

³ بخراز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص : 94 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

ويعد بنك إنجلترا أول المصارف التي عملت كوكيل مالي للحكومة ، فوجوده في مدينة لندن سنة 1800 يسر على الحكومة بيع سندات الخزينة وإدارة دين الحكومة بشكل عام ، وهذا ما زاد من شهرة البنك ورغبة المصارف التجارية في الاحتفاظ بودائعها فيه.

3 - المسؤول عن الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية (بنك البنوك) :

تقوم البنوك المركزية بالاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للمختلف البنوك الأخرى على أساس أن تقدم هذه الأخيرة في شكل قروض مقابل خصم ، كما أن ازدياد هذه الاحتياطيات يعتبر مقياس لقوة النظام النقدي في دولة وذلك بتوسيع النظام الائتماني والنشاطات الاقتصادية وبعدها عن الأزمات المالية المختلفة حيث تستعمل تلك الاحتياطيات النقدية في الظروف الطارئة إضافة إلى ذلك فالزيادة المعتبرة في هذه الاحتياطيات تزيد من سيولة النظام المصرفي وتنظيم الائتمان عن طريق التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها محققة بذلك التوازن بين الوحدات المالية¹.

وهذه المهمة لا يمكن تحقيقها عند عدم توفر البنك المركزي الذي ينظم عمليات المقاصات ، وخلق النقود القانونية عند ضرورة تمويل الأرصدة السلبية لمختلف الدوائر النقدية².

4- القيام على احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية :

يتدخل البنك المركزي كمراقب و منظم للاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية و عمليات التحويل الخارجي ، حيث تمثل العملات الأجنبية وسيلة حمايته للعملة الوطنية من أي مخاطر يمكن أن تتعرض لها إضافة إلى توفير السيولة داخل الاقتصاد الوطني عن طريق تحويلها لعملات وطنية كما استخدم أيضا في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف و أصبح يسمى في العديد من البلدان بنك مركزيا للتحويل إذ يحصل على الفائض من العملات في حالة وجود الفائض في الميزان مدفوعات كما يسد العجز في حالة عجز الميزان³ .

5- آخر ملجأ الإقراض :

لقد رافقت هذه الوظيفة البنوك المركزية منذ ظهورها حيث كانت تعرف سابقا باسم (إعادة القطع) و التي تطبق فقط على الأوراق التجارية التي تجلب إلى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية و بيوت الخصم أو سماسة الأوراق المالية الذين هم بحاجة وقتية للأموال ولا يمكنهم تدعيم موجودهم النقدي بأي طريقة أخرى أكثر فائدة من طريقة إعادة قطعها للبنك المركزي و تؤدي البنوك المركزية تلك الوظيفة عندما يلجأ إليها القيام بذلك بشروط وأوضاع معينة ومن الأهداف المعتبرة التي تحققها هذه الوظيفة هي زيادة سيولة ومرونة التنظيم

¹ ضياء مجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 253.

² بخراز يعدل فريدة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 95، 96 .

³ نفس المرجع السابق ، ص: 97.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

الائتماني ، كما انه توفر الأمان لمختلف المصارف التجارية والمؤسسات المالية وذلك باحتفاظها بأوراق مقبولة ومضمونة لدى البنك المركزي الذي يضمن مساعدتها و إقراضها عند الحاجة إضافة إلى المحافظة على سيوليتها ومواجهة السحوبات الواقعة على ودائعها .

يتضمن البنك المركزي تقديم تسهيلات مالية للمصارف التجارية و مؤسسات الائتمان الأخرى¹.

6- بنك المقاصة المركزية :

تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقاصة و تسوية الفروقات بين المصارف المتعددة عن طريق استخدام الشبكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك تجعل بعضها دائنة والأخرى مدينة وتسوى الحسابات في دفاتر البنك المركزي عن طريق استخدام الاحتياطي النقدية الخاصة بالبنوك التجارية والموجودة لديه ، وتتم العملية بسحب البنك المدين شيكا على البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك².

وتهدف هذه الخاصية إلى استعمال النقود في العمليات المصرفية ، خصوصا في الأماكن التي يكون فيها البنك المركزي فروع في أماكن متعددة في الدولة وتستعمل هذه الفروع لأغراض التسديدات المحلية . وهي بذلك تقوي عموما النظام المصرفي في البلد³.

7- وظيفة الإشراف و الرقابة على البنوك :

باعتبار أن البنك المركزي هو القلب النابض للجهاز المصرفي ولهذا أوكلت الدولة له مهمة الإشراف و الرقابة على البنوك وتهدف من خلالها إلى تحسين القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي وحماية أموال المودعين ، ويمارس البنك المركزي عدد من الأساليب تمكنه من إجراء رقابة فعالة على الائتمان من ناحية وعلى وحدات الجهاز المصرفي من جهة أخرى ، ففيما يتصل بالائتمان هناك عدة أساليب للرقابة وسيتم التطرق إليها في المطلب الموالي⁴

المطلب الرابع: مميزات وخصائص البنك المركزي

يختلف البنك المركزي عن بقية البنوك العادية الأخرى ، و ذلك لتمتعه بجملة من المواصفات تتمثل

أهمها في خدمة

¹ نفس المرجع السابق ، ص : 99.

² مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص : 220 .

³ ضياء مجيد ، ، مرجع سبق ذكره ، ص:256.

⁴ محمد سعيد أنور السلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الإزراطية مصر ، 2005، ص:11.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

مصلحة الاقتصاد العام دون العمل على تحقيق أدنى ربح ممكن ، إضافة إلى عدة مزايا أخرى نوجزها في ما يلي :

1- وحدة البنك المركزي: إن البنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلال بعضها عن البعض الآخر ، فلكل اقتصاد قومي معين وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان ، أي أن هناك بنك مركزي واحد لكل اقتصاد وان وجدت بنوك مركزية في المحافظات ، المقاطعات أو الولايات فهي لا تتعدى كونها فروعاً تابعة للبنك المركزي الأم المتواجد في العاصمة ، وذلك بهد تسهيل المهام والأعمال ليس إلا ، وتجسد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتوي على 12 وحدة للإصدار النقدي موزعة عبر أقاليمها ، لكن ذلك لا ينفي مبدأ وحدة البنك المركزي فجميع هذه البنوك تتحد ضمن ما يسمى بنظام الاحتياط الفدرالي الذي يعتبر السلطة المخول لها اتخاذ القرارات و الذي يرسم السياسة الاقتصادية المتعلقة بشؤون النقد والائتمان و الملتزمة لكل وحدات الإصدار¹ .

وفي ذا الصدد تشير المحللة الاقتصادية فيرا سميث بان البنك المركزي هو بنك وحيد في الدولة يتولى الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية² .

2- استقلالية البنك المركزي : تتضح هذه الخاصية في استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية ، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو ما يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم كما ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون متصلة بغرض استق الأسعار بقدر ما تكون مستقلة حيث أن هذا الأخير يعبر عن مدى استقلاليتها وذلك لان العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي³ .

كما تتبلور خاصية الاستقلالية في منح البنوك المركزية الحرية الكاملة في إدارة شؤونها الداخلية وتسييرها للكتلة النقدية مع عدم تدخل السلطات ، كما تتوعت هذه الميزة بين الرفض والقبول حيث طبقت قبل أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى ، وكان ذلك امتداداً للحرية الاقتصادية ، كما أكدت استقلالية البنوك المركزية في مؤتمر بروك سل 1920 ثم مؤتمر جنوة 1922 وبحلول الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) بدأت هذه الاستقلالية بالتراجع لتأخذ منحى تأميم البنوك المركزية القائمة وحياسة البنوك المركزية الجديدة لملكية الدولة ، لكن ذلك لم يدم طويلاً نظراً للاحتكار الدولة للبنوك المركزية بالضغط والاقتراض لتغطية نفقات الحرب العالمية الثانية ، وهنا برزت الحاجة الملحة لتحديد طبيعة العلاقة بين الحكومات والبنك المركزي وتصدرت

¹ مصطفى رشدي شبيحة ، النقود و المصارف و الائتمان ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية مصر ، 1999 ، ص: 73 .

² م ا ج دي كوك ، ، مرجع سبق ذكره ، ص : 20 .

³ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص : 93 ، 94 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

نيوزيلندا لائحة الدول التي تم فيها تحديد العلاقة قانونيا بين الحكومة والبنك المركزي وتتفاوت درجة الاستقلالية من دولة لأخرى حيث يعد بنكي سويسرا وألمانيا المركزيين هما الأثر تمتعا بالاستقلالية وتقاس هذه الأخيرة وفقا لعدة مؤشرات أهمها :

- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمسائلة .

- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي .

- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي السلطة المركزية وأعضاء جلس إدارتها ، وكذا

سلطتها بشأن ميزانية البنك المركزي¹.

3- تحويل البنك المركزي الإشراف عن السياسة النقدية : على اعتبار أن السياسة النقدية هي موقف السلطة السياسية تجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه ويعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي اكتفى بوضع الإطار العام السنوي لها في البداية ضمن ما يعرف بالاستراتيجية المالية متوسطة الأجل التي يتم الإعلان عنها مع الموازنة العامة من قبل وزارة الخزانة ، وقد ابد ذلك عبر وجهات النظر التي كانت سائدة خلال فترة الثلاثينيات حيث كانت تنظر إلى السياسة النقدية بان لها دور مساعد في السياسة الاقتصادية للحكومة و استمر ذلك إلى غاية السبعينيات أين وضع حد للاتجاه السابق بسبب:

- حرص البنك المركزي على جعل استقرار الأسعار الهدف الأول للسياسة النقدية

- إثبات أن استمرارية التضخم تعود إلى عامل العرض النقدي وهو عامل يمكن التحكم فيه من خلال

السياسة النقدية

- كما ساهم انهيار قاعدة تحويل العملات الوطنية إلى ذهب (وفقا لمعدل صرف ثابت) بشكل كبير

في تبني النقديين لفكرة إشراف البنك المركزي على السياسة النقدية² .

4- ملكية البنك المركزي للدولة : لقد سادت هذه الفكرة بعد سنة 1936 و قبل هذه السنة لم تكن البنوك المركزية مملوكة بالكامل للدولة حيث تمت هذه العملية عن طريق تأميمات البلدان للبنوك المركزية بين سنتي 1936، 1945 حيث امتازت جل البنوك المركزية التي انشأت آن ذاك بكونها هيئات حكومية كما استمرت بشكل كبير عقب الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من ذلك فصفة التأميم الكلية لم تسد معظم البلدان حيث أن البنوك المركزية تخضع لمبدأ النسبية في الملكية (تحدد نسبة مئوية لملكية الحكومة و الباقي للملكية

¹ سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص :106، 107.

² أسامة الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود و البنوك ، الدار الجامعية الجديدة ، 1999 ، ص : 109 ، 110 ، 111.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

الخاصة) ، وساد هذا القرار إلى غاية يومنا هذا ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة على قيام البنوك المركزية بوظيفتها على أفضل وجه¹.

المبحث الثاني : الجوانب المالية للبنك المركزي

يتوقف الدور الذي يلعبه البنك المركزي في إدارته للجهاز المصرفي وتسييره للكتلة النقدية بهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف وزيادة النشاط الاقتصادي ، على جملة من الأدوات المتنوعة بين الكمية والكيفية التي تحاول الحد من الأزمات والتقلبات الاقتصادية المالية و يتضح ذلك بالموازنة العامة ضمن ميزانية البنك المركزي .

المطلب الأول : ميزانية البنك المركزي

من خلال العرض السابق من وظائف وأدوات يستخدمها البنك المركزي يمكن استخلاص أهم بنود ميزانيته المرتبطة في تلك الوظائف وتتفق هذه الأخيرة تقريبا على الشكل التالي :

الجدول رقم(1-1): موجز لميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
1. الموجودات الأجنبية	1. الاحتياطيات النقدية
2. حقوق على الحكومة (مستحقات حكومية)	ا- عملة متداولة
3. حقوق على المصارف التجارية	ب- ودائع المصارف التجارية
4. حقوق على المؤسسات الأخرى	ج- ودائع المؤسسات الأخرى
5. موجودات أخرى	2. الودائع الحكومية
	3. المطلوبات الأجنبية
	4. حسابات رأس المال
	5. المطلوبات الأخرى

المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2006، ص: 178.

¹ سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 104.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

ان ميزانية البنك المركزي تبين مصادر أموال البنك و أوجه استخدامها ،وهي لا تختلف عن ميزانية أي مصرف آخر من حيث بنود مكوناتها المتمثلة في المطلوبات (المصادر، الخصوم) و الموجودات (الاستخدامات، الأصول) ،ويتمثل الاختلاف الأساسي بين ميزانية البنك المركزي و ميزانية المصارف أو المؤسسات الأخرى في المكونات الرئيسية لجانبي الأصول و الخصوم و بالذات فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية و أثرها على عرض النقد والسيولة المحلية ،إضافة إلى مستحقات البنك المركزي على الحكومة كونه وكيلها المالي¹ .

الفرع الأول: جانب الأصول (الموجودات)

يبين هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي استخدامات البنك لموجوداته التي تكونت من مصادر مختلفة و تتكون من:

1- الموجودات الأجنبية : وتشمل هذه الموجودات الأجنبية في كل من : الذهب، العملات الدولية (النقد الأجنبي) ، ودائع البنك لدى المصارف الأجنبية ، وحدات حقوق السحب الخاصة ، احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي ، الاستثمارات الأجنبية .

2- الحقوق على الحكومة (مستحقات حكومية) : و هذه الحقوق تعكس اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل إنفاقها من خلال قروض مباشرة أو غير مباشرة عن طريق القيام ببيع السندات الحكومية أو بيع الحكومة لحوالات (أذونات) الخزينة التي هي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة و تتبعها للمصارف الأخرى من اجل، أو ، لغرض سد عجز تمويلها قصير الأجل لنفقاتها الجارية .

3-الحقوق على المصارف : و هي عبارة عن قروض يمنحها البنك المركزي للمصارف التجارية بصورة مباشرة(سلف،قروض قصيرة الأجل) أو بصورة غير مباشرة من خلال قيام البنك المركزي بخضم الأوراق المالية المقدمة له من طرف المصارف التجارية لغرض توفير السيولة اللازمة لتمويل نشاطها الائتماني ،مقابل حصول البنك المركزي على سعر الفائدة يتمثل في سعر خصم هذه الأوراق .

4- الحقوق على المؤسسات الأخرى : هذه الحقوق تتمثل في القروض التي يقدمها البنك المركزي لبقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى وفي مقدمتها المصارف المتخصصة و مصارف الادخار و التنمية وغيرها من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى .

5- الموجودات الأخرى : و تضم بقية الموجودات الأخرى الخاصة بالبنك المركزي (كالمباني و الأجهزة) .

¹ ناظم محمد نوري الشمري ، النقد و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2006،ص : 178 .

الفصل الأول : الإطار العام للبنك المركزي

الفرع الثاني : جانب المطلوبات (الخصوم)

يمثل هذا الجانب مطلوبات البنك المركزي أو مصادر أمواله (الخصوم) وتتكون من :

1- الاحتياطيات النقدية : و تتكون من مصدرين أولهما يتمثل في العملة المتداولة التي أصدرها البنك المركزي وهي عبارة عن أوراق نقدية و مسكوكات معدنية من العملة الوطنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أما المصدر الثاني يتمثل في احتياطيات المصارف لدى البنك المركزي ، و هذه الاحتياطيات النقدية تودعها المصارف لدى البنك المركزي بحكم القانون أو بحكم الأعراف المصرفية السائدة ، لهذا فأنها تتيح للبنك المركزي التحكم في سيولة المصارف التجارية ، و منه التأثير في منح الائتمان و بالتالي التأثير على عرض النقود و إجمالي السيولة المحلية .

2- الودائع الحكومية : و هي الودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي بصفته بنك الحكومة و مستشارها و وكيلها المالي لذا فانه يتولى تنظيم حساباتها و قبول ودائعها دون باقي المؤسسات الأخرى .

3- المطلوبات الأجنبية : و هي التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي و هذه الالتزامات تنحصر فيما يلي :

وحدات حقوق السحب الخارجية ، حسابات صندوق النقد الدولي ، أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية .

4- حسابات رأس المال : و تمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي وهي راس المال المدفوع و الاحتياطيات ، إلا أن هذه الحسابات لا تشكل مصدرا رئيسيا لنشاط البنك المركزي من الناحية المصرفية و الائتمانية إذ انه يعتمد على الموارد الأخرى لتمويل نشاطه المصرفي و الائتماني .

5- المطلوبات الأخرى : و هي بقية المطلوبات الأخرى على البنك المركزي كسواء ه لأصول معينة بوساطة احد المصارف التجارية و غيرها من المطلوبات¹ .

¹ نفس المرجع السابق ، ص: 179، 180، 181، 182 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي

تتنوع أدوات الرقابة المركزية التي نشأت وتطورت مع تطور الأنظمة البنكية إلى نوعين أساسيين في

أغلبية الدول هما :

الفرع الأول :الرقابة الكمية

ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة ما يلي :

1- عمليات السوق المفتوحة :

تأثر هذه الأداة عن الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتتم عن طريق قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق الحكومية فقط والتي بدورها تغير احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، وبالتالي تتأثر إمكانية هذه البنوك في خلق الودائع¹ .

ولمزيد من التوضيح نتطرق إلى ما يلي :

إذا أراد البنك المركزي أن يقلل من حجم الائتمان فإنه يدخل بائعا في سوق الأوراق المالية وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة فتقل تبعا لذلك مدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ، كما يحدث العكس إذا افترضنا أن البنك المركزي يدخل مشتريا في السوق وذلك لان الشيك الذي يستلمه المشتري يرسل إلى البنك المركزي عن طريق البنك التجاري فيزيد رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي تزيد احتياطياتهم لديه ، مما يؤدي إلى زيادة قدرة البنك التجاري على التوسع في الائتمان ، وتؤدي هذه العملية أيضا إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي ينتج عنه زيادة الطلب من جانب أرباب الأعمال .

ويترتب عن استعمال البنك لهذه السياسة جملة من النتائج أهمها :

- زيادة أو نقص كميات النقود كلما اشترى أو باع البنك أوراق مالية .

- زيادة أو نقص القروض والاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية تبعا لزيادة أو نقص احتياطياتها

لدى البنك المركزي² .

¹ سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 122 .

² إسماعيل محمد هاشم ، النقود و البنوك ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية مصر ، 2005، ص: 85 ، 86 .

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

2- سعر إعادة الخصم :

هو عبارة عن الثمن الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية ويعتبر البنك المركزي هذا السبيل كوسيلة يستمد منها من وظيفته كملجأ أخير للإقراض و يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم أي زيادة

الثمن الذي يحصل عليه مقابل الائتمان الذي تطلبه إذا كان الأمر في توسيع الائتمان غير مرغوب فيه ¹ .
و تستند هذه السياسة على النظرية التي تنص على أن " التغيرات في سعر الخصم الذي يتعامل به البنك المركزي ستجلب معها إلى حد ما تغيرات مماثلة في معدلات الفائدة في سوق النقد المحلية بصورة عامة وان مثل هذه التغيرات في أسعار فائدة النقود ومن خلال تأثيراتها على العرض والطلب على النقود الائتمان وعلى التدفق الدولي لراس المال سيكون لها تأثير على إعادة تسوية المستويات المحلية للأسعار ، التكاليف ، الإنتاج و التجارة ، و إصلاح أي خلل في ميزان المدفوعات " ² .

3-نسبة الاحتياطي القانوني :

وهي النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ،وتتمثل في الحد الأدنى لما يحتفظ به البنك من أرصدة سائلة لمقابلة السحوبات اليومية من طرف المودعين ،ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة في حالات توسع النشاط الاقتصادي بما يهدد بظهور موجة من التضخم حيث يرفع نسبة الاحتياط القانوني بهدف كبح جماحه حينئذ تضطر البنوك التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان إما بالتشدد في منح القروض الجديدة أو باستدعاء القروض تحت الطلب .

كذلك إذا أراد البنك المركزي أن يحدث توسعا في النشاط الاقتصادي فإنه يخفض من هذه النسبة وهكذا نجد أن البنك المركزي يستطيع عن طريق تغيير النسبة أن يؤثر في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ³ .

4- الرقابة المباشرة :

ويقتصر مفهوم الرقابة المباشرة على الأوامر و التعليمات الملزمة الذي يرخص القانون للبنك المركزي في إصدارها سواء كان ذلك للبنوك على انفراد أو للبنوك التجارية عموما بخصوص ما تمارسه من نشاط في ميدان الإقراض و الاستثمار ⁴ .

¹ مجدي محمود شهاب ،مرجع سبق ذكره ، ص: 288 .

² م ا ج دي كوك ، مرجع سبق ذكره ، ص: 134 .

³ إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89،88 .

⁴ أحمد أبو الفتوح الناقه ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2000 ، ص: 127.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

كما يقوم البنك المركزي بالرقابة على وحدات الجهاز المصرفي من خلال فحص التقارير والبيانات والإحصائيات إضافة إلى القيام برقابة ميدانية يجريها البنك المركزي على طريقة إيفاد مندوبية للتفتيش على البنوك الخاضعة لإشرافه بهدف التأكد من صحة السياسات التوظيفية التي يتبعها البنك التجاري ومدى سلامة القروض التي يمنحها .

ومما سبق نستنتج أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية عن طريق مراقبة حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك ونسبة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في السيطرة على هذين العاملين يمكنه من إحكام النشاط الائتماني للبنوك¹ .

الفرع الثاني: الرقابة الكيفية

ويتضمن هذا النوع من الرقابة الأساليب التالية :

1- الإقناع الأدبي :

يتعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية وفق هذه الطريقة عندما تقتضي المصلحة العامة تدخله لتوفير الائتمان في أنواع أو مناطق معينة كذلك عندما يرى من الضروري عدم التوسع في منح الائتمان فيطلب من البنوك التجارية التقليل من منحه دون اللجوء إلى اتخاذ إجراءات كمية كرفع سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني ، كما تلتزم البنوك التجارية بهذا الإقناع نظر للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالبنك المركزي وذلك على اعتبار انه ملجأها الأخير للاقتراض² .

2- هامش الضمان المطلوب :

ويتمثل في المقدار المالي الذي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لشراء أو لتمويل نسبة معينة من قيمة الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك والباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة ويسمى تلك النسبة بهامش الضمان، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعاً للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد ، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنك التجاري رفع هذه النسبة ، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض ، وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثمار.

¹ محمد سعيد أنور السلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص: 12 .

² مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 232 .

الفصل الأول : الإطار العام للبنك المركزي

3- الحد الأقصى لسعر الفائدة :

عادة البنوك التجارية لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة كأذونات الخزنة مثلا تصل إلى 3% ، وبالتالي زيادة الودائع لدى البنوك يؤدي إلى زيادة أرباحها . حيث تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من اجل المزيد من الودائع ولأجل ذلك تلجا إلى منح فوائد على الودائع الجارية لديها وهذا التنافس يؤدي إلى رفع سعر الفائدة نحو معدلات فائدة عالية جدا ، ولهذا يلجا البنك المركزي إلى وضع حد أعلى لسعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية ولا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية¹ . وبهذا يكون الغرض التحكمي لأسعار الفائدة الذي عادة ما تفرض لتمييز و تشجيع منح الائتمان لقطاع معين .²

4- الرقابة على شروط البيع :

إن نظام البيع بالتقسيط للسلع المعمرة كالأثاث و السيارات ينتشر في المجتمعات الحديثة ، وهذا النظام يؤدي لزيادة الاستهلاك حيث انه يمكن الأفراد من الحصول على السلع وان لم يتوفر لديهم قيمتها الكاملة حالة الشراء ، وقد يقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي وذلك بهدف الحد من الطلب على المواد الاستراتيجية المهمة وكذلك منع الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين لان هذا النوع من الرقابة يشترط دفع جزء من قيمة السلع مسبقا مع تحديد قيمة الإقساط وعددها حيث يشترط عادة عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من موجودات البنوك التجارية.

5- الرقابة على شروط الرهن العقاري :

القروض أو الرهن العقاري إحدى أنواع طويلة الأجل التي تحل مشاكل عديدة وأبرزها أزمة الإسكان التي تعد إحدى المشاكل الرئيسية في المجتمعات الحديثة حاليا ، وقد يستطيع البنك المركزي التخفيف منها عن طريق تسهيل شروط الرهن العقاري إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج الإسكان وذلك من خلال تغيير المقدم وفترة الرهن وكذا سعر الفائدة ، وفترة تسديد القرض³ .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن التجاء البنك المركزي إلى استخدام هذا النوع من الرقابة البسيطة والمؤثرة في نفس الوقت في حالة وجود علاقة وطيدة بينه وبين البنوك التي يتولى مراقبتها حيث تلجا هذه الأخيرة إلى التطبيق تفاديا لاستخدام أنواع أخرى من الرقابة تكون أكثر سيطرة وجدية (الرقابة الكمية) .

¹ ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 271 ، 272 .

² محمد دو يدار ، أسامة الفولي ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية مصر ، ص: 255 .

³ ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 272 .

المبحث الثالث : استقلالية البنك المركزي

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ، فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها.

المطلب الأول : مفهوم استقلالية البنك المركزي

وذلك من خلال مجموعة من المفاهيم نذكر منها :

المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر ، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية ، إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلال عنها¹.

المفهوم الثاني: يتمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية من ناحية أخرى ، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي².

وهكذا يتضح أن الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة ، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحقيق أهداف السياسة النقدية بينهما.

¹ زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003، ص : 284.

² عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله ، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق - ، ملتقى المنظمة الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.

المطلب الثاني: أسباب أو دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي¹ :

1. عدم نجاح وتحكم وسيطرة الحكومة بإدارة السياسة النقدية ؛
2. سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل؛
3. انهيار نظام (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية ، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي ؛
4. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وإن كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات (وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي) ؛
5. عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية ، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي ؛
6. إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها ، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة.

¹ خلف محمد حمد الجبوري ، " دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 23 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2011 ، ص : 84 ،

الفصل الأول : الإطار العام للبنك المركزي

المطلب الثالث : معايير استقلالية البنك المركزي

ومن أهم المعايير التي تقاس بها درجة الاستقلالية هي¹:

- 1. سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي :** إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالاً من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية، أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهذا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقاً للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة.
- 2. مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة :** تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية ، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية ، حيث وضعت معظم البلدان قيوداً مشددة على إمكانية إقراض الحكومة من بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى التضخم. إلا أن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الثانوية ، وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي ، وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي.
- 3. سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم :** من الملاحظ أنه في معظم بلدان العالم يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنوك المركزية من قبل السلطة التنفيذية (الحكومة) وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك البنوك ، إلا أنه في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية فإن هناك قيوداً ومحددات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها .
- 4. دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي :** تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي ، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون استقلالاً.

¹ محمد على وأحمد شعبان ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية) ، الدار الجامعية ، الإبراهيمية ، مصر ، 2008 ، ص : 318 ، 319.

الفصل الأول: الإطار العام للبنك المركزي

5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي): إن تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتياعه لتوجيهاتها. فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالا.

6. تحديد الأهداف : يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف ، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تتحدد فقط بما تنص عليه النصوص التشريعية المعنية ، فهي مرتبطة أيضا بعوامل أخرى ، منها تعدد الأهداف ، والإمكانيات البشرية العاملة في البنك المركزي ، والتقاليد التي تحكم علاقات العمل بين السلطة النقدية والحكومة ، والصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي ، بالإضافة إلى امتداد صلاحية البنك المركزي لتشمل سياسة سعر الصرف وذلك لشدة ارتباط فعالية السياسة النقدية بسياسة سعر الصرف¹.

¹ علي توفيق الصادق وآخرون ، السياسة النقدية في البلدان العربية : النظرية والتطبيق ، في مجلة السياسات النقدية في الدول العربية ،

خلاصة الفصل :

لقد حاولت من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي الذي هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تشرف على عمل الجهاز المصرفي وإدارة الكتلة النقدية وفقا لما يتسم به من خصائص ومميزات منحته الوحدة ، الاستقلالية ، ضمان الدولة والعمل تحت إشرافها بهدف توجيه السياسة النقدية عن طريق أدائه لجملة من الوظائف لعل أبرزها الإصدار النقدي الذي يمنحه سلطة خلق وتدمير النقود القانونية كما يعمل لصالح الدولة عن طريق إدارته لحساباتها المصرفية وإدارته لبنوكها المختلفة بين الخاصة والعامة عن طريق الرقابة على الائتمان وتحقيق الموازنة في الميزانية .

ويتمكن البنك المركزي من أدائه لتلك الأدوار المختلفة عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات والتي منها الكمية المؤثرة على الحجم الكلي للائتمان المصرفي دون الاهتمام بمجالات استخدامه أما الكيفية فتستخدم للتحكم في نوعية ومجالات الائتمان .

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

تمهيد :

تمثل السيولة أحد محاور الاهتمام الرئيسية بالبنوك ، فزيادة السيولة التي يحتفظ بها البنك تعني التضحية بالأرباح التي كان من الممكن تحقيقها أحسن استغلال وتوظيف هذه الأموال السائلة ، ومن جهة أخرى فإن نقص السيولة له آثار سلبية خطيرة ليس على البنك فقط بل على الجهاز المصرفي والاقتصاد القومي ككل ، ولذا تتطلب القوانين والتشريعات المصرفية حد أدنى من السيولة.

لذا من أبرز التحديات التي تواجه البنك المركزي في مزاوله نشاطه إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية ، وفي سبيل ذلك يلجأ البنك المركزي إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق المرونة في إدارة السيولة النقدية .

ولهذا سأتطرق فيما يلي وبالتفصيل إلى :

- ماهية السيولة.
- تقييم كفاءة إدارة السيولة.
- آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية.

المبحث الأول : مفهوم السيولة ومكوناتها لدى البنوك

إن أبرز التحديات التي تواجه المصارف في مزاولتها لنشاطها ، إدارة سيولتها النقدية بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح ومطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها ، وفي سبيل ذلك تلجأ المصارف إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية السيولة

الفرع الأول : مفهوم السيولة

هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

- تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية " Cash money " ، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة¹.
- السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية وأصول سهلة التحويل (أصول شبه نقدية)، وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها².
- لقد عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها " المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها³ .

وبالتالي فإن السيولة النقدية تعبر عن قدرة المنشأة على الدفع أو جعل الوسائل المتاحة من أصول المنشأة بشكل سائل من أجل تغطية الالتزامات التي تواجه المنشأة خلال فترة قصيرة الأجل أو بحسب جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي أو في وقت قصير بشكل مباشر

أي أن مفهوم السيولة النقدية يعبر عن نقطتين أساسيتين :

¹ عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص: 230.

² محمد الجموعي قريشي ، " أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد " ، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، 13 أبريل 2011 ، ص: 265.

³ <http://www.inf.org/external/pWas/ft/mfs/manual/pdf/mmf sch6>.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

الأولى : يعبر عن مدى توفر نقدية جاهزة لدى المنشأة لمواجهة التزاماتها التي تحصل خلال وقت قصير .

الثانية : يعبر عن جاهزية أصول المنشأة (الاستثمارات المؤقتة) للتحويل إلى نقد سائل لمواجهة تلك الالتزامات التي تحصل خلال وقت قصير .

الفرع الثاني : أهمية السيولة

تتبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة ، فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى مايلي¹:

1. تدعيم ثقة مقترضيه بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأموال .
2. الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها .
3. مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فوراً .
4. الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية ، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض .

المطلب الثاني : مكونات وعناصر السيولة

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

أولاً: الاحتياطات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً²، وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنَّ السبب في ذلك يعود إلى

¹ طارق عبد العال حماد ، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2012 ، ص: 13، 14.

² منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك ، مدخل اتخاذ القرارات ، ط3 ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1996 ، ص: 28.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة¹.

- الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه².

- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

2- الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن³.

3- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

¹ خليل محمد الشماع، إدارة المصارف، ط2، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995، ص: 372، 373.

² رشاد العصار و أولغا قمر، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص: 64.

³ Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994 ,P51.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

1- الاحتياطات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي¹. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعد عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تلبية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

كما وتعاني الاحتياطات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الاحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف عللاً للإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إنّ وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما:

الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية.

¹ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000 ، ص: 95.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها¹.

2- الاحتياطات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية².

ثانياً: الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف³.

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين:

الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات

¹ خليل محمد حسن الشماع ، مرجع سبق ذكره ، ص:363،

² رضا صاحب أبو أحمد ، إدارة المصارف ، مدخل تحليلي كمي معاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص:189.

³ منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 30.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

قصيرة الأجل، كسواء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطات الثانوية.

المطلب الثالث : أنواع السيولة

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي¹:

السيولة القانونية ، السيولة الإضافية ، والسيولة الاحتياطية.

1. السيولة القانونية :

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي ، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر .

وتتكون هذه النسبة من مقادير الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن الإقراض وتتضمن هذه الأموال

مايلي:

- احتياطي نقدي: وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج ، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي.
- أصول سائلة: وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك والتزاماته وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب ، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كيونات الأسهم ، وفوائد السندات ، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية وأيه أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة.

¹ سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص: 40 ، 41.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

2. السيولة الإضافية :

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً وتبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30% في المتوسط.

3. السيولة الاحتياطية :

وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي ، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة ، وذلك نظير رهن أصولها ، كالكيميالات الجيدة المخصصة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة ، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين ، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت.

كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة ، لذلك فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن ، لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم.

المبحث الثاني : تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك

إدارة السيولة تعني التعرف على احتياجات المصرف من النقد ، والأصول السائلة ، وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول : نظريات إدارة السيولة

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصارف ، إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

أولاً: نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح ، وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتتاسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفات محددة وفترات قصيرة ، ويؤخذ على هذه النظرية¹:

1- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

2- حياها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

3- لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة ، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

4- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح ، وهو أمر لا يتحقق دائما، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ثانيا: نظرية إمكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية أساسا على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة ، فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقارا أو أوراقا مالية، أو غيرها ، وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية².

¹ عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999 ، ص: 100 ، 101.

² رضا صاحب أبو حمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 193.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل ، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها¹.

رابعا: نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات ، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء ، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة ، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون ، وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع ، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد ، وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول².

كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول وودائع سوق النقد ، وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد جودة ومحفوظ أحمد جودة ، مرجع سبق ذكره ، ص:101.

² Raulett, J, money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977, P52.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

المطلب الثاني : نسب ومؤشرات السيولة

تعتمد المصارف على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية ، والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين ، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف ، ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية¹:

نسبة الرصيد النقدي =

نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى /

الودائع وما في حكمها × 100

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 200 ، ص: 273.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة ، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية ، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا ، فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا.

ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية¹:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

ثالثا: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف ، كذلك نعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية²:

¹ محمود يونس وآخرون ، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مطابع الأوفسيت ، بيروت ، 1995 ، ص:

168.

² رضا صاحب أبو حمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 195.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية¹:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

خامساً: نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع

وتحتسب من المعادلة التالية²:

نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع = القروض السائلة والشبه سائلة / الودائع وما في حكمها

¹ نفس المرجع السابق ، ص: 197.

² سوزان سمير ذيب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 44.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

وهذه النسبة أكثر فعالية من نسبة التوظيف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة وطبيعة القروض ، وتقتصر على القروض السائلة وشبه السائلة فقط ولذا تعتبر أكثر تحفظا من نسبة التوظيف.

كما يمكن الإشارة إلى نسبة أخرى وهي :

سادسا: نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأصول غير النقدية شديدة السيولة / إجمالي الودائع $\times 100$

وتتمثل الأصول غير النقدية شديدة السيولة في تلك العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمانها على نقد من البنك المركزي، مثل: الذهب، الشيكات والحوالات، الأوراق المالية وأذونات الخزنة، أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ثلاثة شهور، المستحق على البنوك...إلخ.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنها جميعا لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وأن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السيولة

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1. العوامل الخارجية:

في مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية ، لأنها

تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي¹:

- شروط الدفع القانونية.
- القواعد الناظمة للعقود.
- تحديد أسعار الصرف والفائدة.
- استخدامات الربح.

¹ أحمد عبد الفتاح ، " قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف " ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر ، 1994 ، ص:47.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

وهنا فإن مهمة إدارة البنك أن نقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وأن تهتم بتأثير هذه العوامل.

2. العوامل الداخلية:

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر وان من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي¹:

• عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا ، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعنوية) لانجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فان عمليات الإيداع ، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

• رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي ، مما يزيد من أرصده النقدية. وتجب الملاحظة هنا ، ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري ، تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية ، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد ، فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة ، فالمصرف الذي يحقق رقيدا دائنا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته ، وبالعكس

• موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية ، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة ، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ، ويقلل قابليتها على منح القروض ، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على

¹ Ross and Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999 , P160 ,161.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة ، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ، ويوسع سيولتها المصرفية ، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

• رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

المبحث الثالث: آليات البنك المركزي في الرقابة على السيولة كأداة لإدارة السياسة النقدية

في إطار رقابة البنك المركزي على البنوك من جانب متابعة تطور السيولة في الاقتصاد والتحكم في الوضعية النقدية للجهاز المصرفي ككل ، يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف الآليات والمتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسا ، بالإضافة إلى آليات أخرى .

المطلب الأول: الآليات المباشرة

تتمثل الآليات المباشرة فيما يلي:

1. التأثير على نسبة الاحتياطي الإلزامي:

وهي الأداة التي يستعملها البنك المركزي في معظم البلدان للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على إنشاء النقود الخطية أو نقود الودائع، وبالتالي مقدرتها على التوسع في منح الائتمان.

يجب عند استعمال هذه الأداة الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية¹:

إن مدى نجاح تطبيق هذه السياسة يعتمد على افتراض أن احتياطات البنوك تقتصر فقط على الاحتياطي القانوني ، وبالتالي فأي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني لا بد أن تستجيب له البنوك بسرعة وإلا تعرضت لعقوبات ، أما إذا كانت البنوك تحتفظ باحتياطات إضافية بجانب الاحتياطي القانوني وهو ما يحدث بالفعل ،

¹ محمد السويلم ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارن) ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص: 141.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

فإن زيادة أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني قد لا يؤثر كثيرا على عرض النقود ، أو على الأقل بنفس القدر المستهدف ، وبالتالي فإذا رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن إجمالي احتياطي البنوك لن يتغير وإنما ما يتغير فقط هو إعادة توزيع هذا الإجمالي بين قانوني مودع لدى البنك المركزي ، واختياري مودع لدى البنك.

تؤثر هذه الأداة على كافة البنوك أيا كان حجمها ، فلا فرق بين البنوك الكبيرة والصغيرة ، لذلك تفرض بعض الدول النسبة بدرجة تصاعدية تبعا لحجم الودائع ، مما يعطي ميزة نسبية للبنوك الصغيرة ، كما أن بعض الدول تجعل البنوك تحصل على سعر فائدة على ما تحتفظ به من أرصدة لدى البنك المركزي ، بل قد تميز بعض الدول في هذه النسبة بين أنواع الودائع ودرجة استقرارها ، حيث تقل النسبة في حالة الودائع لأجل نظرا لتمتعها بالاستقرار¹.

تعتبر هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم ، حيث لا تجد البنوك مفرًا من تخفيض حجم القروض والسلفيات ، وتخفيض حجم الودائع لديها للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي المقررة والمحتفظ بها لدى البنك المركزي ، أما في أوقات الانكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة وذلك نظرا لان تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب مكافئ على القروض ، وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك ، حيث من المعلوم أن حجم الائتمان يتأثر عموما بالظروف الاقتصادية والمالية السائدة ، مثل حالات الرواج والركود الاقتصادي والأرباح المتوقعة... إلخ ، فإذا كانت دولة ما تمر بفترة ركود اقتصادي بكل ما يصاحبه من مظاهر ، ورغبة من البنك المركزي في إنعاش الاقتصاد وتوفير السيولة للبنوك فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لزيادة مقدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان².

2. التأثير على نسبة السيولة العامة:

تقي السيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة ، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة ، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء ، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة

¹ أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص:144.

² نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 1994 ، ص: 78.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ، ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض ، وإمكانيات السداد ، ويمتد ذلك إلى استخدام القرض ، وهل استخدم في المجال الذي منح من أجله ، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان ، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك¹.

ويمكن تقسيم سيولة البنك التجاري إلى ثلاثة خطوط دفاع²:

- أصول تامة السيولة عديمة الربح: تشمل ما يملكه البنك من أوراق النقد القانوني والنقود المساعدة والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى رصيد البنك لدى البنك المركزي والذي يمثل الاحتياطي القانوني للبنك، وهذه الأصول تامة السيولة ولا تدر أية أرباح، وتمثل خط الدفاع الأول الذي يلجأ إليه البنك لمواجهة طلبات السحب.
- أصول قريبة من السيولة ومدرة للربح: وتتميز بقدر جزئي من السيولة، وأنها تدر عائدا معقولا للبنك، ويستطيع تحويلها إلى سيولة مع تحمل خسارة بسيطة، وتمثل خط الدفاع الثاني مثل: الأصول شبه النقدية (المستحق للبنك على البنوك المحلية والأجنبية، قروض قبله للاسترجاع...)، كمبيالات وسندات إذنيه مخصوصة، أوراق مالية حكومية (سندات حكومية قصيرة الأجل، أدونات الخزنة)، قروض وسلفيات قصيرة الأجل.

وبلاحظ على هذه المجموعة الثانية أنه كلما زادت درجة سيولتها قلت ربحيتها، والعكس صحيح.

- أصول أقل سيولة وأكثر ربحا: وهذا مقارنة بالمجموعة السابقة، وهي تمثل أقل أصول البنك سيولة، وتعتبر خط الدفاع الثالث، ولا يلجأ إليها البنك إلا لمواجهة طلبات السحب غير العادية، ومن أمثلة هذه الأصول: الأسهم، القروض بضمان أوراق مالية أو سلع، وكل صور الائتمان متوسط وطويل الأجل الذي توسعت فيه البنوك التجارية نتيجة استقرار الأسواق النقدية والمالية وتطورها، والذي زاد من السيولة النسبية لهذه الأصول.

والملاحظ علميا أن البنوك المركزية عندما تفرض نسبا للسيولة على البنوك التجارية وفي مختلف الأنظمة المصرفية، فإنها تدخل في هذه النسب أصول المجموعة الأولى وجزءا كبيرا من أصول المجموعة الثانية.

¹ سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص:94.

² سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

المطلب الثاني: الآليات غير المباشرة

وتتمثل في:

1. إجبار البنوك على الاكتتاب بحد أدنى في السندات العمومية:

تفرض البنوك المركزية وفي كثير من الدول على البنوك الاحتفاظ وباستمرار بحجم معين من السندات العمومية حسب التزامها تجاه الغير، أو يمثل عادة نسبة مئوية من رقم المحفظة الإجمالي من الأوراق المالية للبنك، وبالتالي لا يمكن للبنوك أن تحولها إلى سيولة قبل استحقاقها وهذا لضمان حد أدنى لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة، وأيضا لتقليل فرص المصارف في التخلص من هذه السندات الحكومية من أجل زيادة قروضها للأغراض التجارية العامة، أي اعتبارها أداة إضافية للتحكم في سيولة البنوك.

2. استعمال سياسة تأطير الائتمان:

وهي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدأه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ويلاحظ علميا أن سياسة السقف الائتمانية تطبق على عدة أشكال أهمها شكلان¹:

أ. سقف ائتماني نسبي: تتم فيه نسبة الائتمان المصرفي إلى متغير أو عنصر من عناصر المركز

المالي للبنك كإجمالي الودائع أو إجمالي رقم الميزانية أي حجم الأصول.

ب. سقف ائتماني مطلق: يتم وضع حد أقصى يتعين ألا يتعداه رقم الائتمان في فترة زمنية ما أو في

نقطة زمنية محددة.

¹ حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص: 149.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة واليات إدارتها من طرف البنك المركزي

الصورة الأولى يمكن أن تكون عامة، أي تطبيقها على جميع البنوك، وهي الأكثر تطبيقاً في السقوف الائتمانية، أما الصورة الثانية فيعرب عليها تطبيق رقم خاص لكل بنك، ويمكن أن يكون ذلك بتحديد مبلغ إجمالي للقروض ثم توزيعه على البنوك.

وكما رأينا استعمال سياسة تأطير الائتمان أو السقوف الائتمانية كوسيلة للرقابة الكمية، فيمكن استعمالها كوسيلة كيفية، إذ يمكن أن تسعى السلطات النقدية أحياناً إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

وفي بعض الدول، وعندما لا تصل البنوك إلى حدها الأقصى في منح القروض خلال شهر معين مثلاً، يسمح لها أن تستخدم القدر المتبقي في توزيع القروض خلال الأشهر الموالية زيادة على الحد المقرر، كما أنه يمكن للبنوك المرتاحة في الحد المقرر لها التخلي للبنوك الأخرى عن حقها في توزيع القروض المتبقية².

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

² بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي العام للسيولة وآليات إدارتها من طرف البنك المركزي

خلاصة الفصل:

لقد حاولت من خلال هذا الفصل التعرف على كل ما يخص السيولة من مفاهيم ، عناصر ومكونات ، وكذلك الوقوف على أهم المتغيرات والعوامل التي تؤثر في السيولة النقدية .

حيث يتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة التعرف على مختلف أساليب وآليات الإدارة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك فيما يخص السيولة ، وتقييم فعاليتها ، والمتمثلة أساسا في أدوات السياسة النقدية التي تختلف فعاليتها في الدول المتقدمة التي تمتاز أسواقها بتطورها وكبير حجم التعامل فيها ، عنها في البلدان النامية التي تتسم عملية تطبيق هذه السياسة فيها بمحدودية فعاليتها ، وذلك راجع إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها وأجهزتها المصرفية.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

تمهيد:

يلعب كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي دورا هاما في إدارة السيولة النقدية، من خلال إدارة السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار النقدي التي يستهدف كل بنك مركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وخلق هيكل أسعار فائدة تنسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

حيث تتفاوت فعالية هذه الأدوات في كل من الجزائر وتونس، وذلك حسب الوضع الاقتصادي لكل منهما، وعمل كل من بنكيهما المركزيان على تبني آليات مناسبة لإدارة فعالة للوضع النقدي.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر

في إطار رقابة البنك المركزي على البنوك من جانب متابعة تطور السيولة في الاقتصاد والتحكم في الوضعية النقدية للجهاز المصرفي ككل ، يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف الآليات والمتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسا ، بالإضافة إلى آليات أخرى .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الجزائر

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ، على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة ، زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد ، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئا فشيئا إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي ، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار ، ويتأسسها أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها ، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990 ، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر ، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة

الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 ، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (09-10-11-12) بنك الجزائر بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر ، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير ، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك ، إلا انه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة ، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية " .

يتألف رأس المال الأول للبنك من تخصيص تكتبه الدولة كليا ويحدد مبلغه بموجب القانون ، وهو قابل للزيادة بإدماج الاحتياطات.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

يتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ بمساعدة ثلاث نواب محافظ معينين بمرسوم من رئيس الدولة ، ويتم تعيين الأعضاء المشكلين لمجلس إدارة البنك المركزي الجزائري كذلك بمرسوم من رئيس الدولة ، ويتمتع البنك المركزي الجزائري بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية فهو بنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض¹.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

1. المحافظ ونوابه:

حسب الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض ، وحسب المواد رقم (13-14-15-16-17) من هذا الأمر، يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يتأخره المحافظ، ومن بين أعضائه ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما تتم إقالة كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا.

ولا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولة ذات الطابق المالي أو النقدي أو الاقتصادي، حيث تتنافى وظائف المحافظ ونوابه مع التمثيل الانتخابي أي مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، ويرفض أي تعهد صادر عنهم في محفظة بنك الجزائر، ولا أي بنك عامل في الجزائر.

كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر، أو شركة تسيطر عليها هذه المؤسسة، كما لا يجوز لهم أيضا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين في شركات كهذه.

يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ما ينص عليه القانون².

¹ المادة رقم 9 إلى 11 من الأمر 11/30 الصادر في 26 أوت 2003.

² المادة رقم 13 إلى 17 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

2. المديرية العامة:

- إن هيكلة وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا، وأخذت بعدا آخر يتماشى في آن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، وحاليا فإن هيكل بنك الجزائر وبالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا 11 مديرية عامة، والتي تنفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها 34 مديرية مركزية، وهذه الأخيرة بدورها تنفرع إلى نيابات مديريات وعددها 79 نيابة مديرية، وسنكتفي بذكر المديرية العامة، وهي كما يلي:
- المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي: ومن وظائفها القيام بعمليات إعادة تمويل البنوك، والسهر على تسيير السوقين المالي والنقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح الرخص لإنشاء البنوك، بالإضافة إلى تسيير البنوك التجارية.
 - المديرية العامة للمفتشية العامة: وتقوم هذه المديرية في آن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.
 - المديرية العامة للشبكة: ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.
 - المديرية العامة للإدارة والوسائل: وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة، بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.
 - المديرية العامة للموارد البشرية: ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن، وكذلك التكوين.
 - المديرية العامة للدراسات: ووظيفتها القيام بجمع الإحصائيات والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف، وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها.
 - المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية: ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية، والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية.
 - المديرية العامة للصرف: ومن وظائفها مراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية الخارجية، وكذلك ميزان المدفوعات.
 - المديرية العامة للصندوق العام: وتقوم بإصدار وإلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها.
 - المديرية العامة للمطبعة: ووظيفتها طبع الأوراق النقدية والميداليات، والبرمجة والصيانة.
 - المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية: وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

3. مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض:

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض، وحسب المواد من 18 إلى 25 من الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من:

- المحافظ رئيسا.

- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.

- ثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية

والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين سابقا عند الاقتضاء¹.

وحسب المواد من المادة 58 إلى المادة 62 من الأمر رقم "03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، فإن

مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر.

- شخصان يختاران نظرا لقدراتهما الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

ويستدعي المحافظ المجلس للاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويكون حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعه، كما أن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة للأصوات، ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك².

يرأس مجلس النقد والقرض محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، كما تتم عملية التصويت على القرارات بنفس الطريقة التي يعمل بها مجلس الإدارة.

¹ المادة رقم 18 إلى 25 من القانون رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

² المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

4. مراقبة بنك الجزائر:

حسب المادتين (26-27) من الأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقروض، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة مكونة من مراقبين، يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنتهي مهامها بموجب مرسوم رئاسي أيضا. ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات، لاسيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزي، وتؤهلها للقيام بمهمتهما¹.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات السيولة والكتلة النقدية

يمثل تطور معدل السيولة في الاقتصاد (الكتلة النقدية/الناتج الداخلي الخام) مؤشرا جيدا لوضعية السيولة في الاقتصاد، ولقد سجل هذا المعدل زيادة وصلت إلى 8 نقاط مئوية خلال عام 2002، وهي تقارب ما تحقق في عام 2001 وذلك بعد تراجع عامي 1999 و2000، حيث وصل هذا المعدل إلى 65,1% في عام 2002 مقاسا وفقا لمفهوم الكتلة النقدية M2* إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، معبرا بذلك على ضخامة التوسع في السيولة النقدية وشبه النقدية بالنسبة للنشاط الاقتصادي خارج المحروقات، غير أن معدل نمو الكتلة النقدية (M2) بدأ يعرف تراجعا ابتداء من سنة 2003 خاصة أثناء السداسي الثاني لسنة 2004، إذ قدر بـ12% نهاية 2004 مقارنة بـ22,3% سنة 2001، مما يعبر على انخفاض فائض السيولة في الاقتصاد الوطني بفضل تدخل بنك الجزائر عن طريق الأدوات النقدية التي ساهمت بدورها في التحكم في معدل التضخم²، وفي هذا الإطار نجد أن أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر لسنة 2005 كانت تحقيق نمو في حجم الكتلة بمفهوم (M2) بمعدل سنوي قدره 15,8% مقارنة بنسبة 2004، هذه الأخيرة التي كان قد حدد لها بنك الجزائر أهداف سياسته النقدية ممثلة في تحقيق نمو سنوي في حجم الكتلة النقدية يتراوح معدله بين 14-15%، ونمو سنوي في حجم القروض للاقتصاد يتراوح معدله بين 16,5-17,5% بالنسبة لسنة 2009 فقد حدد مجلس النقد والقروض أهداف التوسع في الكتلة النقدية من 12-13% مقابل 27-27,5% خلال 2008، بينما حدد معدل نمو القروض للاقتصاد سنة 2009، 22-23% مقابل معدل يتراوح بين 15-16% لسنة 2008³.

¹ المادة 26، 27 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقروض.

* M2: M1 (النقد الورقية في التداول والودائع تحت الطلب) + شبه النقود (الودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية أو الصعبة).

² محمد لكصاسي، "الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

³ banque d'Algérie, rapport 2009: "évolution économique et monétaire en Algérie", p:180.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

إن الزيادة في الادخارات المالية للخزينة العمومية، ولو كانت بوتيرة ضعيفة في سنة 2012، ساهمت في التخفيف من أثر تنقيد الموجودات الأجنبية، وساهم التأثير المزدوج للتعقيم من قبل الخزينة العمومية والامتصاص الفعلي لفائض السيولة من طرف بنك الجزائر في إرساء المزيد من الاستقرار النقدي والمالي في وضع يتميز بتراجع التوسع النقدي (توسع الكتلة النقدية بمفهوم M2) خلال سنة 2012، وذلك بعد التوسع المسجل في 2010 و 2011 (15,4% و 19,9% على التوالي) والتي تلت وتيرة منخفضة في سنة 2009 (3,1%).

نظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في 2012، أي المعدل الأكثر ارتفاعا السنوات الخمسة عشر الأخيرة، أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية، وهي استرجاع السيولة لسنة أشهر بمعدل فائدة قدره 1,50%، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي، بعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، تقلصت في الثلاثي الثاني إلى 2542,49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 2865,94 مليار دينار في نهاية مارس 2013 و 2876,26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012، وبالتالي فإنه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه (1350 مليار دينار)، ونتيجة لذلك فقد انخفض لجوء المصارف إلى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة، أي بواقع 163,98 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 838,08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012، من جهة أخرى وفي إطار الاحتياطات الإجبارية زادت المصارف من موجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر، علاوة على ذلك استؤنفت القروض والاقتراضات البيئية للمصارف في شهري ماي وجوان 2013 في السوق النقدية ما بين المصارف بمعدلات فائدة مكونة في هذه السوق تقارب 2%¹.

¹ محمد لكصاسي ، " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 "، المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر، ديسمبر 2013.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

والجدول رقم (02) يبين تطور الكتلة النقدية.

الجدول رقم (3-2): تطور الكتلة النقدية للجزائر

الوحدة : مليار دج

2013	2012	2011	البيان / السنة
2171,8	1630,4	1416,4	النقود M1
%33,2	%15,1		نسبة التغير السنوية
875,3	781,4	664,7	- النقود والأوراق النقدية
1296,5	849,0	751,7	المتداولة
			- الودائع تحت الطلب
1584,4	1724,0	1485,2	أشباه النقود
%8,1-	%16,1		نسبة التغير السنوية
3756,2	3354,0	2901,6	الكتلة النقدية M2
%12,0	%15,6		معدل نمو الكتلة النقدية M2
%58	%49	%49	النقود M1 / الكتلة النقدية
%23	%23	%23	M2
%42	%51	%51	النقود والأوراق النقدية
			المتداولة / M2
			أشباه النقود الكتلة النقدية
			M2/

Source : www.bank-of-algeria.dz/indicateurs.htm

من أهم مميزات الوضعية النقدية خلال هذه السنوات هو ذلك الفائض في السيولة لدى البنوك الناتج عن

فائض في عرض السيولة في السوق النقدية، يفسر هذا الفائض بزيادة ودائع البنوك لدى بنك الجزائر.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

المبحث الثاني: تقديم عام للبنك المركزي التونسي

كما هو الحال لدى البنوك المركزية في العالم، فقد أصبح تحقيق الاستقرار النقدي يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي في المرحلة الحالية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك المركزي التونسي

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي التونسي

أنشئ البنك المركزي التونسي في 19 سبتمبر 1958، وفقا للقانون رقم 90 لسنة 1958 المتعلق بإنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي، وفي 3 نوفمبر دخل البنك المركزي حيز النشاط وطرح الدينار التونسي للتداول، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي وله 12 فرعا في كل من تونس العاصمة، بنزرت، سوسة، صفاقس، نابل، قابس، قفصة، القصرين، القيروان، المنستير، جندوبة، مدنين، يشرف على البنك محافظ ونائب له ومجلس إدارة يجتمع شهريا.

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي التونسي

هو المؤسسة المالية المركزية المكلفة بإصدار النقد والإشراف على القطاع البنكي في تونس، كما تقوم بإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وإدارة السياسة النقدية، يقوم البنك أيضا بإصدار تقارير يقيم فيها الوضع الاقتصادي العام ويقوم باقتراح الإجراءات الممكن اتخاذها لتحسينه¹.

وبمقتضى القانون رقم 26 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006، المعدل والمتمم للقانون الأساسي المتعلق بإنشاء البنك المركزي التونسي، تم إعادة وتحديد مهام البنك المركزي الذي أصبحت مهمته الرئيسية الحفاظ على استقرار الأسعار، تدعيم سياسة الشفافية، وتدعيم استقلالية البنك المركزي التونسي².

¹ البنك المركزي التونسي ، <http://ar.wikipedia.org> ، 2014-04-08.

² القانون رقم 26 لسنة 2006، المعدل والمتمم للقانون الأساسي المتعلق بإنشاء البنك المركزي التونسي.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي التونسي

حسب القانون عدد 51 لسنة 1968 المتعلق بتنظيم مهنة البنوك يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته حسب الترتيب محافظ ومجلس إدارة يطلق عليه فيما يلي "المجلس".

المحافظ:

يتولى تسيير شؤون البنك محافظ يعين بأمر من رئيس الجمهورية، يسمى المحافظ لمدة ستة أعوام، وتستشير الحكومة المحافظ كلما تناولت بالبحث مسائل تتعلق بالنقد أو الاعتماد أو قد تكون لها تأثيرات على الحالة النقدية.

يحجر على المحافظ أثناء مدة قيامه بمأموريته أن يساهم أو يشارك بأية صفة كانت في أي مشروع خاص، حيث يسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالبنك المركزي ونظمه الأساسية ومداولات المجلس.

يمضي بمفرده باسم البنك المركزي جميع المعاهدات والاتفاقيات وكذلك عرض حسابات السنة والموازنات وحسابات الأرباح والخسائر للبنك المركزي، ويقوم بجميع الدعاوى العدلية ويتخذ جميع تدابير التنفيذ وجميع التدابير التي يراها صالحة.

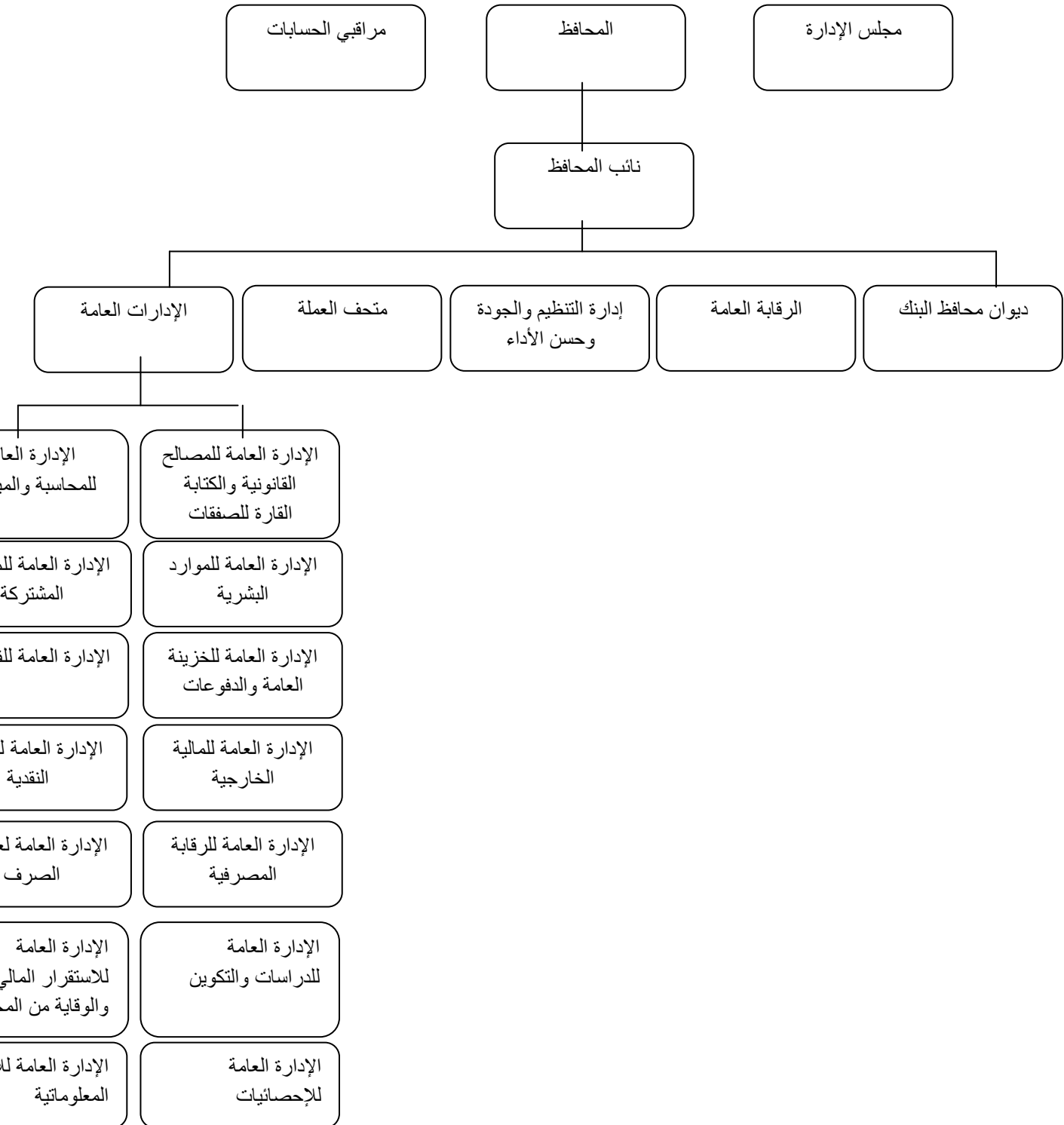
يمثل المحافظ البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية الأخرى والمنظمات المالية والدولية وبصفة عامة لدى الغير.

يساعد محافظ البنك مدير عام يعمل تحت إشرافه وهو موكل بالسهر دوما على حسن سير جميع مصالح البنك المركزي.

ويتكون الهيكل التنظيمي للبنك المركزي التونسي من مجموعة من الأقسام والإدارات مبينة في الشكل التالي:

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك المركزي التونسي



الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: تطور مؤشرات السيولة والكتلة النقدية

سجل تطور المكونات النقدية في سنة 2012 وخاصة الكتلة النقدية ن3 تباطؤا يعكس فطور مقابلاتها الرئيسية، لاسيما مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد.

أما صافي المستحقات على الخارج فقد ارتفع في شهر ديسمبر 2012 بعد أن شهد انخفاضا ملحوظا خلال السنة.

وعلى صعيد قيادة السياسة النقدية ومنذ بداية سنة 2012، تخلى البنك المركزي التونسي عن سياسة التخصيص الكلي للاعتمادات لدفع البنوك إلى ترشيد التصرف في سيولتها على الوجه الأمثل، وأدى الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في مناسبتين خلال شهري أوت 2012 ومارس 2013، بالتزامن مع التوجهات الجديدة للسياسة النقدية إلى ارتفاع تدريجي لنسبة الفائدة فيما بين البنوك¹.

وعلاوة على ذلك وبهدف معالجة تفاقم عجز الميزان التجاري، والانخفاض الحاد لاحتياطات الصرف هلال النصف الثاني من السنة، قام معهد الإصدار بإرساء احتياطي إجباري بنسبة قدرها 50% على كل زيادة في قائم قروض الاستهلاك مقارنة بمستواه المسجل في نهاية شهر سبتمبر 2012، وقد هدف هذا الإجراء الظرفي إلى ترشيد إسناد قروض الاستهلاك وبالتالي إلى تخفيف الضغوط المسلطة على الحسابات الخارجية والحد من تراجع الموجودات بالعملة الأجنبية، وتم بداية من غرة أفريل 2013 التخفيض في نسبة هذا الاحتياطي إلى مستوى 30%².

والجدول رقم (03) يوضح الوضعية النقدية لتونس للسنوات الثلاث الأخيرة.

¹ Banque Centrale de Tunisie, rapport 2012: "construction d'un indicateur de condition monétaires pour La tunisie", P:80.

² المرجع أعلاه.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

الجدول رقم (3-3) الوضعية النقدية لتونس

الوحدة : مليون دينار

المغايرة		ماعداء الإشارة	التغيرات بـ %	انجازات 2013	انجازات 2012	انجازات 2011	المسمى
ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010				
8.5	9.1	12.2	57430	51462	47451	مجموع النقد بمفهومه (4ن)	
8.4	9.1	12.1	57090	51165	47203	مجموع النقد بمفهومه الواسع (3ن)	
8.1	9.3	11.9	53420	48288	44652	مجموع النقد بمفهومه الضيق (2ن)	
12.8	5.7	15.3	3670	2877	2551	المكونة (ن3-ن2)	
19.8	14.8	27.1	340	297	248	المكونة (ن4-ن3)	
19.7	-0.2	12.0	21300	18273	15265	موارد أخرى	
11.2	6.7	12.1	75340	69735	62716	المكونات = المقابلات	
1410	-3329	-553	9153	7159	5749	المستحقات الصافية على الخارج	
9.8	14.6	16.2	69432	62576	56967	القروض الداخلة	

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

بمفهومها الواسع						
المستحقات الصافية على الدولة	1330	1481	-168	9799	9378	8048
قروض للاقتصاد	8.7	13.4	19.6	57920	53198	48919

المصدر: موقع البنك المركزي التونسي www.bct.gov.tn

سجلت الكتلة النقدية (ن3) للسنة الرابعة تباعا، تباطؤا في نسق نموها الذي بلغت 4,8% في سنة 2012 مقابل 9,1% في سنة 2011، وبالنظر إلى تسارع نسبة النمو الاقتصادي المحتسبة على إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (9,1% مقابل 2,9% في سنة 2011)، وإلى تباطؤ نمو المكونة النقدية (ن3) بحساب المعدلات، فإن الفارق بين هذين المؤشرين قد تقلص بشكل ملموس في سنة 2012، وعرفت سرعة التداول النقدي التي بلغت مستوى 1,55% في سنة 2010 انخفاضا حادا في سنة 2011، ثم سجلت انتعاشة طفيفة في سنة 2012 حيث ارتفعت من 1,44% إلى 1,46%، ويعكس هذا التطور استعادة محتشمة للثقة تجاه الاقتصاد التونسي بما أن هذا المؤشر يجسد تحديدا سلوك العناصر الاقتصادية غير المالية وتفضيلهم للسيولة، لاسيما خلال الفترات التي يكون فيها الظرف الاقتصادي الوطني والدولي صعبا.

بيد أن الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي التونسي في سنة 2011، والتي بدأ مفعولها يظهر في سنة 2012 والهادفة إلى تشجيع القطاع المصرفي على تعبئة موارد على المدى المتوسط والطويل بالإضافة إلى انتعاشة النشاط الاقتصادي في سنة 2012 التي تزامنت مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، كان لها تأثير كبير على تركيبة المكونات النقدية.

وبالفعل، فإن التخفيض في مناسبتين في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي وتشديد الشروط المصرفية للحسابات لأجل والنواتج المالية الأخرى واللذان تم القيام بهما في سنة 2011 قد ساهما في تدعيم حركة الاستبدال بين فئات الإيداعات النقدية والتي تم الشروع فيهما منذ العام السابق، لاسيما وأن فرص توظيف الأموال ونسب المردود السائدة في السوق المالية تعتبر متواضعة نسبيا.

وأدت هذه التطورات إلى عمليات إعادة توظيف صلب المكونة النقدية (ن3) للمتوفرات النقدية التي سجلت انخفاضا (-3,9% مقابل 5,23%) وللنقد الكتابي الذي شهد تباطؤا (11% مقابل 17,9%) وذلك

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

لفائدة الإيداعات شبه النقدية التي تدعمت (10,1% مقابل 2,6%)، وتجدر الإشارة إلى أن أهم المؤشرات النقدية قد استعادت تقريبا نسق تطورها العادي بعد سنة اتسمت بعدم استقرار بعد الثورة.

المبحث الثالث: مقارنة بين الآليات المستخدمة من طرف كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي في إدارة السيولة

لكل بنك طريقة في الإدارة النقدية، ولكن الهدف واحد وهو تحقيق التوازن الاقتصادي من الجانب النقدي.

المطلب الأول: آليات إدارة السيولة من طرف بنك الجزائر

الفرع الأول: آليات بنك الجزائر في ضبط السيولة

في ظل غياب أي لجوء من طرف البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ عام 2001، ولمواجهة فائض السيولة الذي ميز السوق النقدية بين البنوك، لجأ بنك الجزائر لغرض ضبط السيولة والتحكم في وتيرة نموها إلى التدخل في السوق النقدية واتجه كذلك إلى استخدام أدوات نقدية غير مباشرة.

1. التدخل في السوق النقدية:

وتعتبر السوق النقدية أداة للسياسة النقدية وضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد من خلال تحليل ومتابعة حركات الأصول المالية بين العارضين والطالبين للقروض.

وعليه فالسوق النقدية هي تجمع موضوعي وشخصي، بهدف التعامل في الأصول النقدية، فموضوع المبادلة في هذه السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول الرئيسية، هي سيولتها النسبية، وهي تتعدد في أشكالها وأحجامها وأهمها: سندات الخزينة والأوراق التجارية والمالية، وغيرها من الأدوات المالية التي يطلق عليها شبه النقود، والتي يتعين أن تتصف بسهولة تبادلها دون نفقات كبيرة، وهي كلها تمثل سندات تعبر عن مديونية قصيرة الأجل.

عرفت السوق النقدية مع مختلف أقسامها ومن زاوية مكانتها في إعادة التمويل تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فمنذ بداية عام 2002 أصبحت هذه السوق لإعادة تمويل البنوك التي تحسنت سيولتها بصفة خاصة، حتى وإن هذا الميل قد تميز بفائض في السيولة في السوق البنينية، في حين أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

الجزائر كانت قد هبطت للصفر في نهاية عام 2001، ولقد ظهر هذا الميل للانخفاض إلى عدم وجود لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بل انعدامه تماما منذ عام 2002.

وقد تطورت السوق النقدية بطريقة مدعمة منذ عام 1994، سواء من جانب ابتكار الأدوات (الأمانات، المزادات، عمليات السوق المفتوحة...) أو من جانب عدد المتدخلين.

وعليه، فإن التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك وما ترتب عنه من فائض في السيولة في ظل غياب لجوء إلى بنك الجزائر على إعادة التمويل، أدى بينك الجزائر إلى التدخل على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى "استرجاع السيولة بالمناقصة" بغرض ضبط ومواجهة هذا الفائض، يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية التي تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002.

من جانب آخر، سجلت السوق الأولية لقيم الخزينة (أذون وسندات الخزينة)، بصفتها مقتصرة على السوق النقدية ارتفاعا جوهريا خلال عام 2002، حيث وصل الرصيد القائم من هذه الأدوات إلى حوالي 75.4 مليار دينار في نهاية 2002 مقابل 31.9 مليار دينار في نهاية 2001، وهذا بعد الاستقرار النسبي للمبالغ المتفاوض عليها (أي ما يقارب 30 مليار دينار) خلال عام 2001، إلا أن سوق قيم الخزينة لا زالت ضعيفة في الوقت الذي يجب على هذا القسم من السوق النقدية أن يلعب الدور المهم في تسيير السيولة ومنه امتصاص الفائض منها، أما السوق بين البنوك التي برزت عام 2001 كمقصورة أساسية للسوق النقدية كانت أقل حيوية، ولقد شكلت العمليات الآجلة النسبة الكبرى والنواة الأساسية من بين العمليات المتفاوض عليها في السوق البنكية للبنوك.

2. آلية امتصاص السيولة

إن تواصل التحسن المعترف للسيولة لدى البنوك متأثرا بارتفاع صافي الأصول الخارجية و وضعية دائنة صافية للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر و ظهور فائض كبير منها المصاحب لانكماش احتياجات البنوك للسيولة والمتزامن مع تطور خزينة البنوك، وهذا على الرغم من السحب من هذه السيولة من باب الاسترجاع من طرف بنك الجزائر، وكذلك بالنظر إلى أهمية ودائع البنوك لدى بنك الجزائر التي تجاوزت بوضوح احتياجات تكوين الادخار الإجباري، فإن مثل هذه الوضعية تضع في الواجهة ضرورة المتابعة لمراقبة صارمة لسيولة البنوك من أجل تفادي تطور القروض غير الناجعة للبنوك، ومنه الوقاية من خطر التضخم.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

وعليه، ومع غياب لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ 2002 ولمواجهة السيولة الزائدة في السوق النقدية البنينة للبنوك، واصل بنك الجزائر استعمال الأداة غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في " استرجاع السيولة بالمناقصة " التي أدخلت كآلية جديدة لامتناس السيولة سنة 2002 بمبلغ قدر آنذاك بـ100 مليار دج، ثم تم رفع مبالغ عمليات استرجاع السيولة التي وصلت إلى 400 مليار دج في نهاية شهر ديسمبر 2004¹، وفي المقابل يقوم بنك الجزائر بخفض نسبة الفائدة على استرجاع السيولة كلما زادت مبالغ عمليات استرجاع السيولة.

الفرع الثاني: دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية

سأحاول فيما يلي توضيح آليات بنك الجزائر في إدارة وتسيير السياسة النقدية من خلال تحديد أهداف هذه السياسة وأدواتها التي سطرها لتتناسب والأوضاع الاقتصادية والتطورات النقدية.

1. تحديد أهداف السياسة النقدية:

يعرف القانون المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية، وتشير المادة 55 من هذا القانون إلى هدف السياسة النقدية: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

إن الهدف النهائي للسياسة النقدية إذا هو المحافظة على استقرار الأسعار الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

ولتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، فقد تم وضع الهدف الوسيط للسياسة النقدية الذي كان خلال الأعوام 1994-1998 ممثلاً بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت الأهداف ربع سنوية، ثم برز منذ عامي 2001-2002 النقد الأساسي كهدف وسيط، ومن البديهي أن يعمل المضاعف النقدي لصالح هذه المجاميع².

¹ Banque d'Algérie, "Tendances monétaires et financières au second semestre 2004", Note de Conjoncture, www.bank-ofalgeria.dz/notes.htm, 04/04/2014.

² محمد لكصاسي، "الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

إن الهدف النهائي إذا المعبر عنه باصطلاح الأسعار على المدى المتوسط بمعنى التضخم والذي يتم تحديد مستواه الأدنى يمكن تحقيقه، أي انخفاض تضخم أسعار الاستهلاك وبالتالي انخفاض وتيرة النمو النقدي الذي يسمح بتحقيق الهدف الوسيط للسياسة النقدية بواسطة تطبيق منظم للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في الاحتياطي الإلزامي و استعادة السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة.

2. أدوات السياسة النقدية ومدى فعاليتها:

سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسى دعائم تطبيقها منذ عام 1994 لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة نوجزها فيما يلي:

- آلية الاحتياطي الإلزامي: في الجزائر تعتبر سياسة الاحتياطي الإلزامي من الآليات الرقابية التي استحدثتها قانون 90-10 حيث خصصها بمادة صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإلزامي بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإلزامي الذي يمكن أن يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب¹، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر.

بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق هذه السياسة في الجزائر يتضمن منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الإلزامية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.

إن رفع معدل الاحتياطي الإلزامي منذ 2002 يعتبر تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإلزامي بعد هذه السنة إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإلزامي.

¹ المادة 93، القانون 90-10.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

- آلية استرجاع السيولة¹: تعتبر آلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة من طرف بنك الجزائر أحد التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002، وتعتمد هذه الآلية على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/36) ، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوب مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر انطلاقا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حينما كانت تعاني عجزا في السيولة، إلا أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر أن يستخدم الأسلوب ذاته لكن بعكس الأطراف، إذ أنه يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، ونظرا لما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخاصة في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية على اعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.

- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة²: جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر .

¹ Instruction banque d'Algérie, N°02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

² Banque d'Algérie, rapport 2005: " évolution économique et monétaire en Algérie", p:158.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

وبالرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006، ومعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.

المطلب الثاني: آليات إدارة السيولة من طرف البنك المركزي التونسي

تدار السيولة النقدية في تونس على غرار كافة بلدان العالم من قبل البنك المركزي التونسي، وذلك في إطار سوق تؤمن حسن سير النظام البنكي في هذا المجال وتمكن من الرقابة على الحوالة الائتمانية في إطار المنظومة الاقتصادية والمالية بصفة عامة وفي هذا الإطار، تجد البنوك التجارية المجال المناسب في عرض قدر معين من مواردها المالية البالغة السيولة أو الحصول عليها عند الحاجة، كما يجد البنك المركزي في هذه السوق منفذ للتأثير على سياسة البنوك وذلك باعتماد تقنيات وسياسات مختلفة.

الفرع الأول: آليات البنك المركزي التونسي في ضبط السيولة

1. التدخل في السوق النقدية:

حسب الفصل 45، يستطيع البنك المركزي حسب الشروط والطرق التي يضبطها مجلس الإدارة أن يشتري من البنوك أو أن يشتري منها مع التعهد بإعادة البيع، السندات العمومية القابلة للتداول القصيرة الأجل والتي تقل مدتها عن ستة أشهر وكذلك كل دين أو قيمة على المؤسسات وعلى الخواص مدرجة بقائمة يضبطها المجلس لهذا الغرض وذلك قصد التأثير على حجم القرض وتعديل السوق النقدية¹.

2. التصرف في السيولة²:

تواصل خلال سنة 2012 تقلص سيولة البنوك الذي ميز سنة 2011 وإنما بوتيرة أقل حدة، حيث اتسم بالآثار التقييدية التي سلطتها في الآن نفسه كافة العوامل الذاتية للسيولة.

¹ القانون عدد 119 لسنة 1988 المتعلق بتنقيح القانون عدد 90 لسنة 1958، المتعلق بإنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي.

² منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 25 لسنة 2012 المؤرخ في 28 ديسمبر 2012 والمنقح للمنشور عدد 11 لسنة 2011 المؤرخ في 19 سبتمبر 2011.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

وأمام تقلص الأموال الجاهزة للبنوك، قام البنك المركزي بضخ السيولة طوال سنة 2012 وذلك بالأساس عن طريق طلبات العروض، وبلغ القائم الواسطي لهذه التدخلات 4.201 مليون دينار في سنة 2012 مقابل 2.464 مليون دينار في سنة 2011، حيث مثلت 92,5% من مجموع عمليات السياسة النقدية، مع الإشارة إلى أن معهد الإصدار قد واصل تقديم طلبات العروض بثلاثة آجال وهي 7 أيام، شهر واحد، و 3 أشهر.

ومع التحسن التدريجي للسيولة المصرفية في أواخر سنة 2012، تخلى البنك المركزي في نوفمبر 2013 على منح طلبات العروض لمدة 3 أشهر، ثم من فيفري 2013 تخلى على منح طلبات العروض لمدة شهر.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي التونسي في إدارة السياسة النقدية

طبقا للفصل 33 (جديد) من القانون عدد 26 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المنقح للقانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 المتعلق بإنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي، تتمثل المهمة الأساسية للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار.

وفعلا، يمكن التحكم الجيد في التضخم كما يعكسه تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، من ضمان نمو لا تضخمي يساهم في إحداث مواطن الشغل بما يساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين الرفاه الاجتماعي. لهذا الغرض يؤثر البنك المركزي التونسي، بواسطة أدوات موضوعة تحت ذمته، على نسبة الفائدة في السوق النقدية، التي تعتبر الأداة الأساسية لقيادة السياسة النقدية وذلك لغاية بلوغ الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

ويرتكز هذا الإطار من السياسة النقدية، إضافة للمكونات النقدية والقروض، على تشكيلة متنوعة من المؤشرات ذات الارتباط الوثيق بالتضخم، ونذكر بهذا العنوان الأسعار عند التوريد وفجوة الإنتاج والتضخم الأساسي، إلخ. ونظرا لأهمية توقع التضخم بالنسبة لهذا الإطار من السياسة النقدية، يعمل البنك المركزي التونسي على وضع آلية لتحليل وتوقع التضخم على المدى القصير والمتوسط، والتي ستستخدم كمرجع لاتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية وكوسيلة للتواصل مع العموم.

وتتدرج هذه المقاربة في التماشي الرامي إلى تطوير ودعم الإطار التحليلي الذي يهدف إلى تحسين التحكم في مختلف قنوات انتقال أثر السياسة النقدية وإعداد صيغ تصوّرية لوقع تغير نسبة الفائدة الرئيسية على المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

1. أدوات السياسة النقدية ومدى فعاليتها

بما أن الاقتصاد التونسي في حالة انكماش ويعاني من مشكلة في السيولة فإنه يعمل على ضخ النقود وتوفير السيولة، وذلك وحسب ما أبرزته معطيات آخر بيان صدر عن مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 25 ديسمبر 2013 فإن حاجيات البنوك من السيولة قد ازدادت بالمعدل اليومي ليصل الحجم العام لعمليات الضخ وإعادة التمويل إلى إجمالي قيمته بالمعدل اليومي 4.793 مليون دينار، وهو أمر ناتج عن الفجوة بين الإبداعات لدى البنوك عموما التي شهد نسق تطورها تباطؤا نسبيا في المدة الأخيرة والتمويلات الممنوحة للاقتصاد التي تعرف نموا 8,1% في موفى نوفمبر 2013، ويعود ذلك بالأساس إلى تطور قروض الاستهلاك بشتى أصنافها مما انعكس على نسبة الفائدة الوسطية التي ناهزت 4,74% وهو مستوى عال يؤثر على أعباء الإقراض.

وانطلاقا من هذه الإشكالات سارع البنك المركزي التونسي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة يمكن أن يطلق عليها طابع الإصلاح الهيكلي للحفاظ على التوازنات المالية وضمان التمويل المناسب لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية حيث تمت مراجعة هوامش تسهيلات الإيداع والقرض والتخفيض في نسبة المدخرات الإلزامية للبنوك فضلا عن مراجعة قيمة الفوائد المتعلقة بالادخار والترفيح فيها واعتماد أدوات جديدة لتعديل السوق النقدية¹.

1.1. الترفيع في نسبة الفائدة المديرية بـ 50 نقطة أساسية: لتنتقل من 4%

إلى 4,5% والرجوع إلى مجال متناظر لتغيير نسب الفائدة في السوق النقدية بهامش 25 نقطة أساسية حول نسبة الفائدة المديرية، ويهدف هذا الإجراء الذي يكتسي صبغة التعديل التقني إعطاء إشارة واضحة للسوق ولمؤسسات القرض، على أن البنك المركزي يتابع بكل حذر التطورات على مستوى نسبة التضخم، ويعمل على التصدي لتصاعد الضغوطات التضخمية دون أن يكون لهذا الإجراء أثر ملحوظ على نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية.

وهو ما يعني أن هذا الإجراء لن ينعكس سلبا على كلفة تداين المتعاملين الاقتصاديين باعتبار أن التقليل في مجال تغيير نسب الفائدة من 100 نقطة أساسية إلى 50 نقطة والعودة إلى هوامش متناظرة حول نسبة الفائدة المديرية من شأنه أن يجعل الحد الأقصى الذي يمكن أن تبلغه نسب الفائدة فيما بين البنوك لا يتجاوز مستور نسب الفائدة على تسهيل القرض أي 4,75% وهي نفس النسبة المتعامل بها بين البنوك حاليا.

¹ الشاذلي العياري، " تحليل طبيعة ونجاعة السياسة النقدية "، اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 19-21 أبريل 2013، واشنطن.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

2.1. التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري من 2% إلى 1% وتعديل قاعدة احتساب الاحتياطي:

يهدف هذا الإجراء بالأساس إلى إعطاء

البنوك متنفسا لمواجهة شح السيولة وبالتالي سيؤدي إلى تراجع لجوئها إلى إعادة التمويل من طرف البنك المركزي.

4.1. إدراج مقيضة الصرف كأداة للسياسة النقدية: يهدف هذا الإجراء إلى

عصرنة الإطار العملياتي للسياسة النقدية من خلال توسيع الأدوات المتاحة للبنك المركزي لتعديل السيولة المصرفية والتحكم في نسبة الفائدة فيما بين البنوك مما من شأنه أن ينعكس ايجابيا على نجاعة قيادة السياسة النقدية وقدرتها على بلوغ الأهداف التي أوكلت إليها وخاصة منها الحفاظ على استقرار الأسعار.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هوامش تحرك السلطات المالية والنقدية تبقى محدودة في جميع الحالات ، باعتبار أن اقتصاد السوق وتحرير المعاملات المالية لا يمكن أن يتحمل تأطيرا كبيرا حتى ولو اكتسب صبغة التعديل المؤقت فالمنظومات النقدية العصرية تتطلب آليات تيقظ استراتيجي هام من قبل الفاعلين والمتدخلين المختلفين في شان المال والنقد وذلك لما يمكن أن يترتب عن قلة التحوط ومراقبة المحيط من هزات قد تعرض المنظومة برمتها إلى تأرجح ينعكس في الغالب على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن أن يتسبب في هشاشة الدعائم المالية.

المطلب الثالث: المقارنة بين آليات إدارة السيولة في كل من الجزائر وتونس

فيما يلي سأطرق لأوجه التشابه والاختلاف في الإدارة النقدية لكل من البنكين.

الفرع الأول: أوجه التشابه في الإدارة النقدية

يعتبر كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي متشابهين في آليات ضبط السيولة، وذلك من خلال تدخلهما في السوق النقدي، وكذلك في إدارة السياسة النقدية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف في الإدارة النقدية

يكمن الاختلاف الجوهرى للبنكين في آليات إدارة السيولة في اختلاف الطبيعة الاقتصادية، حيث يقوم بنك الجزائر باستعمال آلية امتصاص السيولة وذلك لما لديه من فوائض، أما البنك المركزي التونسي فيتدخل من

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

خلال التصرف في السيولة أو ضخ السيولة، وهذا نتيجة الرضوخ للحالة الاقتصادية التي تكسوا اقتصاد البلد، كما أنه قام بخلق آليات جديدة تتواءم والطبيعة الاقتصادية السائدة.

فيما يخص المقارنة بين الآليات، فإن الأمر يعتبر كإشارة للوضع الاقتصادي الذي يميز كل من البلدين، حيث أن أدوات السياسة النقدية هي نفسها المطبقة من قبل كل بنك مركزي، الأمر يختلف فقط في مدى فعالية كل أداة حسب الوضع والمستوى الاقتصادي السائد، كذلك الأمر بالنسبة للجزائر وتونس، حيث تعتبر أدوات السياسة النقدية خاصة الأدوات غير المباشرة فعالة في تونس أكثر منها في الجزائر وذلك لتطور لسوق السندات الحكومية.

إلا أن الوضع الاقتصادي المتدهور خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتونس نتيجة عدم الاستقرار السياسي، أدى إلى تراجع فعالية هذه الأدوات، حيث أن السياسة النقدية بعد الثورة والهادفة إلى مواجهة تحديات النمو الاقتصادي، أخذت منحى جديد متمثل في وضع آليات جديدة تتماشى والحالة الاقتصادية السائدة.

وفي الأخير يبقى هناك تحكم في إدارة السيولة النقدية رغم أن كل بنك له آلياته، وتبقى البنوك المركزية تلعب الدور الأكثر أهمية في إدارة السيولة النقدية في مختلف الاقتصاديات من خلال مختلف الآليات، واختلاف الطبيعة الاقتصادية.

الفصل الثالث: إدارة البنك المركزي للسيولة النقدية في كل من الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

خلاصة الفصل:

وفي ختام دراستي لموضوع كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي، اتضح أن لكل منهما أهمية كبيرة في كلا الدولتين، من حيث توليها مهمة الإصدار النقدي، وتسيير وتوجيه المصارف الأخرى، وكذلك إدارة السيولة من خلال أدوات السياسة النقدية، ومهما كانت الظروف الاقتصادية السائدة.

حيث أخذ كلا البنكين المركزيين يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية عند البنوك المركزية، وضمن هذا الأسلوب يقوم البنك المركزي باستخدام شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة رئيسة لامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار بشكل عام من جهة، وعلى سعر الصرف من جهة أخرى.

وقد لجأ كل من البنكين إلى استحداث أداة شهادات الإيداع في ظل عدم كفاية إصدارات أدوات الدين العام الحكومي والتي ترتبط مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف السوق الثانوي لتلك الأدوات من جهة ثانية، وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع لأجل أسبوع في ضخ السيولة إلى الاقتصاد عند اللزوم فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير، وإلى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي أيضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

حيث يتبنى بنك الجزائر آليات إدارة السيولة حسب وضعية الاقتصاد الوطني، والذي يتميز بالاستقرار نسبياً، أما البنك المركزي التونسي ونظراً للوضع الاقتصادي الراهن الذي تميزه حالة انكماش، فقد قام بخلق آليات جديدة لمحاولة التقليل من حدة الوضع ومحاولة اصلاحه.

من خلال دراسة موضوع البنك المركزي والسيولة النقدية التي أدت إلى معرفة أن البنك المركزي له دور متعدد فإنه لا يقتصر على تنظيم وتمويل المؤسسات المالية، بل يتعدى ذلك إلى إصدار العملة ومراقبتها وتحديد قيمتها وضبط العلاقة المالية الداخلية والخارجية للدولة، وكذا الإشراف عليها، كما يعتبر من بين المساهمين في السياسة المالية للدولة وذلك من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والموجه لأدوات السياسة النقدية.

فدور البنوك المركزية في الاقتصاد هو دور ديناميكي مر بتبادلات عديدة منذ نشأة هذه البنوك وحتى الآن، ومن الطبيعي أن يواصل تطوره باستمرار طالما تطور هيكل الاقتصاد واتسعت قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ سياسته النقدية، وبالنتيجة فقد أصبحت السياسة النقدية، ورغم مرورها بالعديد من التحولات، تركز على الاستقرار النقدي ونقص هذا الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق هذا الهدف، أي الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بهيكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

وكل بنك مركزي له طريقة في الإدارة النقدية، ولكن الهدف واحد وهو التوازن الاقتصادي من الجانب النقدي، وذلك من خلال الاختلاف في الآليات المطبقة من طرف كل بنك، كما هو الحال لكل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي، اللذان يلعبان دور كبير في إدارة السيولة النقدية بالرغم من اختلاف الطبيعة الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

- تهدف استقلالية البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي بشكل عام، والاستقرار في المستوى العام للأسعار بشكل خاص.
- يتحكم البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية والتحكم في حجم الكتلة النقدية المطروحة وسعر الفائدة.

- يتمثل الفرق في إدارة السيولة من طرف كل من بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي في مدى استقلالية كل منهما ونجاعة عمله، بالإضافة إلى الآليات المطبقة من طرف كليهما.

النتائج:

انطلاقاً من هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الاستعمال العملي لأداة امتصاص السيولة عن طريق مناقصات القروض سمح لبنك الجزائر بتطبيق سحب إضافي للسيولة في السوق النقدي.
- إن الهدف الأساسي من تطبيق السياسة النقدية هو استقرار الأسعار على المدى المتوسط.
- يعمل البنك المركزي التونسي جاهداً للحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال الآليات التي انتهجها في إدارته للسيولة والتي تتواءم مع الحالة الاقتصادية للبلد

التوصيات والاقتراحات:

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات:

- عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة المصرفية، مع التأكيد على أن الإشراف على البنوك ليس مجرد الالتزام بمعايير كمية.
- ضرورة تدعيم وتقوية الأدوات الرقابية والآليات الإدارية، وذلك بالاحتكاك الدائم بالهيئات الرقابية في الدول الأخرى.

آفاق البحث:

إن هذا البحث لا يعدوا أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط المصرفي، وأتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم البحث بصورة مقبولة، على أن يتم الإلمام بجوانب الموضوع مستقبلاً، وبهذا أكون قد فتحت المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد حتى نوفيه حقه على مدى الأزمنة وأن يكون تمهيدا لأبحاث يمكن أن نتعرض لها:

- تطوير آليات البنوك المركزية لإدارة السيولة في ظل متغيرات العولمة المالية.
- تطوير آليات البنوك المركزية في مجال الرقابة على البنوك لمواجهة تحديات العمل المصرفي.

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية :

• الكتب

- 1- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، الجزائر ، 2005 .
- 2- محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2007.
- 3- عبد الغفار حنفي ، رسمية قريبا قص ، الأسواق و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإبراهيمية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2004.
- 4- ضياء مجيد ،الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر .
- 5- ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر ، 2005 .
- 6- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 217 .
- 7- سليمان ناصر ،علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مكتبة الريام، ط1،الجزائر،2006.
- 8- مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية مصر ، 2000.
- 9- ماجدي كوك ، الصيرفة المركزية ، ترجمة عبد الواحد المخزومي ، دار الطليعة ، ط1 ، بيروت لبنان ، 1987.
- 10- صلاح الدين فهمي محمود ، النقود والبنوك ،مطبوعات جامعة الأزهر ،القاهرة ،بدون تاريخ .
- 11- بخراز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
- 12- محمد سعيد أنور السلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الازارطية مصر ،2005.
- 13- مصطفى رشدي شيحة ، النقود و المصارف و الائتمان ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر ، 1999.
- 14- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 15- أسامة الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود و البنوك ، الدار الجامعية الجديدة ، 1999.
- 16- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ،دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2006.

- 17- إسماعيل محمد هاشم ، النقود و البنوك ، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية مصر ،2005.
- 18- أحمد أبو الفتوح الناقة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2000.
- 19- محمد دو يدار، أسامة الفولي ، مبادئ الاقتصاد النقدي ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية مصر.
- 20- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003.
- 21- محمد على وأحمد شعبان ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية) ، الدار الجامعية ، الإبراهيمية ، مصر ، 2008.
- 22- علي توفيق الصادق وآخرون ، السياسة النقدية في البلدان العربية : " النظرية والتطبيق "، في مجلة السياسات النقدية في الدول العربية ، 1996.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
- 24- طارق عبد العال حماد ، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2012-2013.
- 25- منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك ، مدخل اتخاذ القرارات ، ط3 ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1996.
- 26- خليل محمد الشماع ، إدارة المصارف ، ط2 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1995.
- 27- رشاد العصار و أولغا قمر ، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1991.
- 28- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ،دار وائل للنشر ، الأردن ،2000.
- 29- رضا صاحب أبو أحمد ، إدارة المصارف ، مدخل تحليلي كمي معاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000.
- 30- سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012.
- 31- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999.
- 32- زياد رمضان ومحفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000.
- 33- محمود يونس وآخرون ، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مطابع الأوفسيت ، بيروت ، 1995.

- 34- محمد السويلم ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارنة) ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، 1998.
- 35- نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 1994.
- 36- سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
- **الملتقيات:**
- 37- عياش قويدر و ابراهيمي عبد الله ، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق - ، ملتقى المنظرمة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ، جامعة حسية بن بوعلي ، الشلف.
- 38- محمد الجموعي قرشي ، " أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد " ، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، 13 أبريل 2011.
- **المجلات:**
- 39- خلف محمد حمد الجبوري ، " دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 23 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2011.
- 40- أحمد عبد الفتاح ، " قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف " ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر ، 1994.
- **المذكرات والأطروحات:**
- 41- أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005 .
- 42- حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
- **الدراسات والتقارير:**
- 43- محمد لكصاسي، "الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2004 .

- 44- محمد لكصاسي ، " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 "، المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 45- منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 25 لسنة 2012 المؤرخ في 28 ديسمبر 2012 والمنقح للمنشور عدد 11 لسنة 2011 المؤرخ في 19 سبتمبر 2011.
- 46- الشاذلي العياري، " تحليل طبيعة ونجاعة السياسة النقدية "، اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 19-21 أبريل 2013، واشنطن
- القوانين:

الجزائرية:

- 47- المادة رقم 9 إلى 11 من الأمر 11/30 الصادر في 26 أوت 2003.
- 48- المادة رقم 13 إلى 17 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 49- المادة رقم 18 إلى 25 من القانون رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 50- المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 51- المادة 26، 27 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض
- 52- المادة 93، القانون 90-10.

التونسية:

- 53- القانون عدد 119 لسنة 1988 المتعلق بتنقيح القانون عدد 90 لسنة 1958 ، المتعلق بإنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي.
- 54- القانون رقم 26 لسنة 2006، المعدل والمتمم للقانون الأساسي المتعلق بإنشاء البنك المركزي التونسي.

ب. المراجع باللغة الاجنبية :

- 55- Hempel George H, Simonson, Donald F and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994.
- 56- Ross and Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999.
- 57- Raulett, J, money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977.

- 58– banque d'Algérie, rapport 2009:" évolution économique et monétaire en Algérie.
- 59– Banque Centrale de Tunisie, rapport 2012: "construction d'un indicateur de condition monétaires pour La tunisie.
- 60– Banque d'Algérie," Tendances monétaires et financières au second semestre 2004 .
- 61– Instruction banque d'Algérie, N°02–2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.
- 62– Banque d'Algérie, rapport 2005:" évolution économique et monétaire en Algérie".
- 63– . Forrest capie, Charles Goodhart, Stanly Fisher, and Norbet Schnadt," The Futur of Central Banking" , The Tercentry Sumposium of the bank of England, Cambridge Univrsty Prss, 1994.

• المواقع الالكترونية:

- 64– <http://www.inf.org/external/pWas/ft/mfs/manual/pdf/mmfsch6>
- 65– www.bank-of-algeria.dz/indicateurs.htm
- 66– www.bct.gov.tn